جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

الاحتجاج بالحديث الضعيف عند المحدثين

– سنن أبي داود أنموذجاً–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية تخصص الحديث وعلومه

إعداد الطالبة:

نصيرة مناعي

المشرف:

د. خريف زتون

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الكريم بوغزالة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
العيد بلالي	أستاذ مساعد متقاعد	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفاً ومقررا
خريف زيتون	أستاذ مساعد قسم أ متقاعد	جامعة الشهيد حمة لخضر	مناقشاً

السنة الجامعية:1436–1437هـ/2015–2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء

فالإهداء إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد ﷺ

إلى.....

مثل الأبوة الأعلى... والدي العزيز

إلى....

حبيبة قلبي الأولى...أمي الحنونة

إلى....

رمز الحنان زوجي العزيز....

وابنتي غالية صبرنال

الحب كل الحب.... إخوتي وأخواتي

إلى

كافة الأهل والأصدقاء

إلى

من مهدوا الطريق إمامي للوصول إلى ذروة العلم

هدي هذا الجهد المتواضع

نصيرة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب

ووفقني على انجاز هذا العمل .

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهتني من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف **"خريف مرتون"** الذي لم يبخل علي بتوجهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث .

ولا يفوتني أن أشكر كل أساتذة وموظفي كلية العلوم الإنسانية تخصص شريعة .

ملخص

تناولت هذه الدراسة التعريف بالحديث الضعيف وأنواعه ومذاهب المحدثين في الاحتجاج به وضوابط الأئمة في ذلك.

كما تتعرض الدراسة لموقف الإمام أبي داود في الاحتجاج بالحديث الضعيف، وأنواع الأحاديث الضعيفة استعملها في كتابه "السنن".

مع دراسة لبعض نماذج الحديث الضعيف في كتاب "السنن" ومقارنة أحكام أبي داود عليها بأحكام غيره من الأئمة والنقاد.

Abstract

This research Includes the definition of the weak talk, its types and the ideologies of talkers in the protest on it and the control of leaders. Also, this study is involved the point view of Abi Daoud in the protestation of weak talk, the types of the weak that he uses in his book "Al sunan" with the study of some the models of the weak talk in the book "Alsunan" and the comparison between the judgment of Abi Daoud and the judgment of other critic leaders.

مقدمة

الحمد لله الذي علم القرآن وخلق الإنسان علّمه البيان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ الذي قال له ربه:﴿ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ﴾ (العلق:3)وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار، ومن تبعهم بإحسان ما تعاقب الليل والنهار أما بعد:

إن أَجَلّ أصول التشريع الإسلامي هو القرآن الكريم، الذي هو كلام الله، ثم سنة رسوله ﷺ التي هي وحي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴾ (النجم:3)، وقد وصلت السنة المطهرة إلينا من طرق مختلفة صحة وضعفا، ورغم ما بذلته هذه الأمة من جهود مضية حيال السنة، فقد بقي جزء منها لم تثبت صحته، بل ثبت ضعفه،وتفاوت الضعف بين ما يمكن جبره وبين ما لا يمكن. وهذا القسم اختلفت فيه آراء العلماء في حكم العمل به قديما وحديثا، ولذلك اخترت أن أبحث في هذه المسألة في دَوْرٌ وسَمْتُه "الاحتجاج بالحديث الضعيف عند المحدثين "سنن أبي دواد أنموذجا"، لما وقع فيها من اختلاف كبير بين العلماء عموما في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف، فمنهم من يحتج به، ومنهم من لا يحتج به، وهذا يقودنا إلى التساؤل حول موقف المحدثين من ذلك، فنطرح التساؤل التالي:

. ما هي مذاهب المحدثين بالاحتجاج بالحديث الضعيف؟

. ما هي ضوابطهم في الاحتجاج به؟

. وما هو مذهب أبي داود في ذلك؟

إن لهذه الدراسة أهمية بالغة في. معرفة ضوابط العلماء في الاحتجاج بالحديث الضعيف .

. الوقوف على معاني مصطلح الحديث الضعيف عند المحدثين.

. بيان مذاهب العلماء في الاحتجاج بالحديث الضعيف.

- خطورة مسألة الاحتجاج بالحديث الضعيف لتعلقها بالأحكام الشرعية .

من داوعي لأختيار هذا الموضوع هو:

. انتشار الحديث الضعيف في المصنفات الحديثية، والرغبة في إبراز ضوابط الاحتجاج به.

.تمييز موقف المحدثين في هذه المسألة، وخاصة موقف أبي داود.

. رغبتي في دراسة علم الحديث، ومنها مصطلح الحديث الضعيف.

يهدف هذا البحث إلى:

إبراز الضوابط التي يجب توفرها للعمل بالحديث الضعيف.

. إظهار موقف أبي داود في مسألة العمل بالحديث الضعيف.

. تسهيل الاستفادة بكتب الحديث وخاصة سنن أبي داود.

الدراسات السابقة:

حسب جهودي المبذولة في البحث عن الدراسات السابقة وقفت على دراسة حول هذا الموضوع والتي بعنوان " الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به عبد الكريم بن عبد الله الخضير" لكنها دراسة عامة وأردت أن أخصصها عند أبي داود. ومن الدراسات:

. تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف,عبد العزيز بن عبد الرحمان بن محمد العثيمي.

. الخلاصة في أحاديث الأحكام الضعيف علي نايف الشحوذ.

. خطورة مساواة الحديث الضعيف بالموضوع خليل بن إبراهيم خاطر العزامي.

اقتضت طبيعة بحثي أن أستالاستقرائي في استقراء أحاديث "سنن" أبي داود الضعيفة، والمنهج التحليلي في نتائج الاستقراء، واستقراء أحكام أبي داود، وأما الوصفي في التعريفات وذكر آراء العلماء المختلفة.

خطة البحث:

المبحث الأول: التعريف بأبي داود وسننه

المطلب الأول: التعريف بأبي داود

المطلب الثاني: التعريف "بكتابه السنن"

المبحث الثاني: الحديث الضعيف ومذاهب العلماء للاحتجاج به

المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف

المطلب الثاني: أنواع الحديث الضعيف(من حيث المتن والسند)

المطلب الثالث: مذاهب العلماء في الاحتجاج بالحديث الضعيف

المطلب الرابع: حكم وشروط الاحتجاج بالحديث الضعيف

المبحث الثالث: أراء أبي داود بالاحتجاج بالحديث الضعيف

المطلب الأول: موقف أبي داود من الحديث الضعيف

المطلب الثاني: إطلاقات أبي داود للحديث الضعيف

المطلب الثالث: أنواع الحديث الضعيف (من حيث المتن والسند) في كتاب "السنن"

المطلب الرابع:ذكر نماذج من الأحاديث الضعيفة في كتاب "السنن"

المبحث الأول: التعريف بأبي داود وسننه

المطلب الأول: التعريف بأبي داود

المطلب الثاني: التعريف بكتابه "السنن"

المطلب الأول: التعريف بأبي داود

الفرع الأول: اسمه و نسبته مولده

اسمه: هو الإمام الحافظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني الشافعي أو الحنبلي[1].

كنيته: وقد اشتهر الإمام أبو داود بكنيته أكثر من شهرته باسمه، فلا يكاد يذكر إلا بالكنية لذلك اشتهر أبو داود وعرفت كنيته " أبو داود "[2].

مولده: ولد الإمام أبو داود في بلده سجستان، سنة اثنتين ومائتين من الهجرة[3]حيث قال تلميذه أبو عبيد الله الآجري : "سمعت سليمان بن الأشعث أبا داود يقول : "ولدت سنة اثنتين ومائتين،" وبذلك يكون قد عاش في هذه الدنيا ثلاث وسبعون سنة[4].

نسبته: ينسب أبو داود إلى بلده سجتان والسجستاني: بكسير السين المهملة والجيم وسكون السين الثانية وفتح التاء المثناة من فوقها وبعد الألف نون هذه النسبة إلى سجستان، الإقليم المشهور وقيل نسبة إلى سجستان أو سجستانه، قرية من قرى البصرة[5].

الفرع الثاني: سيرته العلمية ورحلاته

الإمام أبو داود من المكثرين للرحلات، قال الخطيب البغدادي :"هو أحد من رحل وطوف وجمع وصنف وكتب عن العراقيين والخرسانين والمصريين"[6].

---

[1]. السمعاني المروزي، الأنساب، ت :عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني (ط1،حيدر آباد : مجلس دائرة المعارف العثمانية . 1382هـ /1996م)،85/7.

[2]. ينظر المدخل في شرح سنن أبي داود ، ص 16.

[3]. محمد الجوزي المنتظم في تاريخ الأمم والملوك(ط1، بيروت: دار الكتب العلمية. 1412هـ،1992م)،268/12.

[4]. الاجري، سؤلات أبي عبد الله الآجري، ت :محمد علي قاسم العمري، (ط 1، المدينة المنورة :عمادة البحث العلمي. 1403هـ/1983م)،ص19.

[5]. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان. ت: إحسان عباس (ط1، بيروت: دار صادر. 1900م)،405/2.

[6]. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 75/10.

وقال الحاكم: "مولده بسجستان...خرج منها في طلب الحديث إلى البصرة فسكنها وأكثر بها السماع، ثم دخل إلى الشام ومصر، وانصرف إلى العراق، ثم رحل بابنه إلى بقية المشايخ وجاء إلى نيسابور ثم خرج سجستان، وانصرف إلى البصرة واستوطنها"[1].

وانتقل أيضا إلى مصر، والحجاز والشام والعراقيين وخرسان، وقد كتب بخرسان قبل خروجه إلى العراق، وكتب بغيلان عن قتيبة وبالري عن إبراهيم بن موسى[2].

وكان أبو داود قد سكن البصرة قدم بغداد غير مرة، وروى كتابه المصنف في السنن ويقال أنه صنفه قديما على شيخه أحمد بن حنبل فاستجداه واستحسنه وقال أبو عيسى الأزرق: "سمعت أبا داود يقول: دخلت الكوفة سنة إحدى وعشرين فلم أكتب عن مخول بن إبراهيم المهدي، ومضيت مع عمر بن حفص بن غياث إلى منزله فلم يقض السماع منه"[3].

الفرع الثالث: شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته وأشهر رواة السنن

شيوخه: من أشهر شيوخه قتيبة بن سعد وأحمد بن حنبل ويحي بن معين وقال:" سمعت من سعيد بن سلمان مجلسا واحدا ومن عاصم بن علي مجلسا واحدا".

وسمع بمكة من القعنبي[4] وسليمان بن حرب ومسلم بن إبراهيم وعبد الله بن رجاء، وأبي وليد الطياليسي وموسى بن إسماعيل، ثم سمع بالكوفة من الحسن بن الربيع البوراني.

وسمع من أبي توبة الربيع بن نافع بحلب ومن إسحاق بن رهاويه ومن أحمد بن صالح وهشام بن عمان ومن أبي جعفر النُفيلي[5] وأحمد بن أبي شعيب[6].

---

[1] ـ الذهبي، سير أعلام النبلاء، 217/13 .

[2]. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ت: عمر بن غرامة العمري (لا. ط، لا. م: دار الفكر للنشر والتوزيع 1415هـ/1995م)،193/22.

[3]. المصدر السابق.

[4]. هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمان المدني البصري، نزيل البصرة من صغار أتباع التابعيين، توفي 211هـ بمكة، الذهبي سير أعلام النبلاء (لا. ط، القاهرة: دار الحديث.1427هـ/2006م)،36/8.

[5]. النفيلي: هو عبد الله بن علي بن نفيل بن زارح بن علي وقيل بن قيس بن عاصي، الإمام الحافظ حدث عن مالك بن أنس توفي 204هـ، المرجع نفسه، ص 234.

[6]. أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، 205/13، مناهج المحدثين ينظر.

تلاميذه: من التلاميذ الذين رووا عنه ومن جملتهم ابنه عبد الله وحدث عنه أبو عيسى في جامعه، والنسائي فيما قيل، وإبراهيم بن حمدان العقولي، وأبو الطيب أحمد بن إبراهيم الأشباني، والبغدادي، والترمذي، وأحمد بن داوود بن سليم، وأبو سعيد الأعرابي وإسماعيل بن الرملي الوراق، وإسماعيل بن محمد الصفار[1].

مؤلفاته: نذكر منها: كتاب السنن، كتاب الناسخ والمنسوخ، كتاب القدر، كتاب المراسيل كتاب الزهد، كتاب فضائل الأعمال، كتاب دلائل النبوة والتفرد في السنن وكتاب أخبار الخوارج[2].

أشهر رواة السنن عن أبي داود: هناك الكثير من الرواة الذين رووا السنن، نكتفي بذكر البعض منهم: علي بن الحسن بن عبد الأنصاري أحد رواة السنن وأبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي راوي السنن ومحمد بن أحمد بن يعقوب المتوفى في البصري راوي كتاب القدر له ومحمد بن بكر بن داسه التمار من رواة السنة وأبو أسامة محمد بن عبد الملك الرواس راوي السنن[3].

الفرع الرابع: مكانته وثناء العلماء عليه

إن الثبات العظيم الذي ثبته الإمام أبو داود عن الدين والدنيا جعلا علماء عصره يثنون عليه ثناء عطرا لشدة إعجابهم به واعترافهم بشجاعته وعمله وفضله وزهده وورعه وهذه قطوف من ثناء هؤلاء الكبار على هذا الإمام.

[1]. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 75/10.

[2] . البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، (لا. ط، بيروت. لبنان: دار إحياء التراث العربي. 1951م)، ص 395.

[3]. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 206/13.

قال الخطابي: " أخبرني أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد صاحب أبي العباس أحمد بن يحي، قال إبراهيم الحربي: لما صنف أبو داود هذا الكتاب ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد"[1].

وقال أبو بكر بن داسه: " سمعت أبا داود يقول كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنه كتاب السنن جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما كان فيه ومن ببيته"[2].

وقال أبو بكر الخلال:" أبو داود الإمام المقدم في زمانه لم يسبق إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه رجل ورع مقدم"[3].

وقال الحافظ موسى بن هارون:" خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة".[4]

قال أبو الحاتم بن حبان:" أبو داود أحد أئمة الدنيا فقها وعلماُ وحفظا وورعا، وإتقانا في جمع وصنف وذب عن السنن"[5].

قال أبو عبد الله الحاكم:" أبو داود إمام أهل الحديث في عمره بلا مدافعة سمع بمصر والحجاز والشام والعراق وخرسان"[6].

وقال عبد أبو عبد الرحمان السلمي: "سألت الدار قطني عن أبي بكر بن أبي داود فقال: ثقة"[7].

---

[1]. أبو سلمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب السبتي المعروف بالخطابي ، معالم السنن،(ط1، حلب: دار المطبعة العلمية. 1351ه، 1932م)7/1.

[2]. تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى. ت: محمود محمد الطناجي(ط2، لا.م: لا.د.1413ه)،95/2-96.

[3]. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 211/13.

[4]. المرجع نفسه، 212/13.

[5]. المرجع نفسه.

[6]. المرجع السابق، 95/2-96.

[7]. أبو الحسن بن أبي يعلى، طبقات الحنابلة. ت: محمد حامد الفقي، (لا.ط، بيروت: دار المعرفة. د.ت)،52/2.

الفرع الخامس: وفاته

وفاته: بعد حياة طويلة وحافلة بالجد والإجهاد والعطاء المتواصل، لبى أبو داود داعي الموت، وتوفي بالبصرة يوم الجمعة لأربع عشرة بقيت من شوال ،حيث كانت وفاته (رحمه الله) سنة خمس وسبعين ومائتين عن ثلاث وسبعين سنة، ودفن إلى جانب قبر سفيان الثوري[1].

رحم الله الإمام أبو داود وأسكنه الله فسيح جنانه، وجمعنا به في جنة الفردوس الأعلى.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب السنن

الفرع الأول: اسم الكتاب وموضوعه

اسم الكتاب: اشتهر هذا الكتاب باسم "السنن"، أو" سنن أبي داود" ولذلك لم يختلف أهل العلم في تسمية كتاب أبي داود "بالسنن"، لأنه رحمه الله قد سماه بنفسه ومما يستدل على ذلك قوله:" فإنكم سألتم هل أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب[2]." وقوله أيضا: " وإنما من الأحاديث في كتاب السنن"[3].

وهكذا قد ذكره في عدة مواضع من رسالته ولكن مراد أبي داود من السنن هنا هي حديث الأحكام فقط، وهو أقرب في اصطلاح التي استقر عليه المتأخرون[4].

موضوع الكتاب: موضوعه هو أحاديث الأحكام، كما يوحي بذلك اسم الكتاب، حيث صرح في رسالته إلى مكة قائلا:" وإنما لم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنف كتب

---

[1]. أبو الغداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، البداية والنهاية (لا. ط، لا.م: دار الفكر.1407هـ/ 1986م)، 55/11.

[2]أبي داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص30.وينظر المدخل إلى سنن أبي داود ص67.

[3]المصدر نفسه.

[4]. محمد جميل النورستاني، المدخل إلى سنن ابي داود،(لا.ط، لام: مكتبة شؤون الطلبة. 142هـ/2007م)، ص76.

الزهد ولا فضائل الأعمال، وغيرها، فهذه أحاديث كثيرة صحاح في الزهد والفضائل وغيرها: فلم أخرجها"[1].

قال الخطابي:" وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدما سبقه إليه ولا متأخرا لحقه فيه وقد كتبت لكم فيما أمليت من تفسيرها وأوضحت من وجوهها ومعانيها وذكر أقاويل العلماء واختلافهم فيها علما"[2].

الفرع الثاني: أقسام الكتاب وطريقة ترتيبه للكتاب

أقسام الكتاب: كتاب " السنن" وهو من الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية ونجدها أيضا عند الترمذي والنسائي، وقد قسم كتابه إلى كتب كبيرة بلغت ستة وثلاثون كتابا نذكر البعض منها: الطهارة، الصلاة، الزكاة، المناسك، النكاح، الطلاق، الجهاد والضحايا[3].

ترتيب الكتاب: رتب أبو داود الأحاديث في كتابه ترتيبا فقهيا وقسمها إلى كتب تندرج تحتها أبواب، وتوجه إلى هذه الأحكام مباشرة على غير ما عرفناه عند البخاري ومسلم وعلى الرغم من أن كتابه قد خصصه لأحاديث أحكام فقهية، فقد كتب في الآداب والعلم واللباس والطب والزينة والأطعمة والأشربة وشرح السنة والفتن وأبو داود يترجم لأبواب بما تدل عليه الأحاديث من أحكام فقهية يريد أن ينبه عليها[4].

عدد أحاديث كتاب السنن: ذكر أبو داود في رسالته لأهل مكة:" ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة ونحو ستمائة حديث من المراسيل"[5].

---

[1]. المصدر السابق.ص34-35. ينظر إلى المدخل إلى سنن أبي داود، ص67-68.

[2]. الخطابي، معالم السنن، ص8.

[3] . محمد جميل النورستاني، مدخل إلى سنن أبي داود، ص84.

[4]. رفعة فوزي عبد المطلب، مدخل في مناهج المحدثين: الأسس والتطبيق،(ط1، لا.م: دار السلام للطباعة التوزيع.1439هـ/2008م)،ص235.

[5]. أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص28.

الفرع الثالث: شرطه في الكتاب وأقسام الحديث في سنن أبي داود

وضع الإمام أبو داود في رسالته إلى أهل مكة كثيرا من النقاط المتعلقة بشرطه في سننه ويمكن تلخيص أبرز ما ورد في رسالته، أو ما نقل عنه في غيرها بشرط مما يتعلق بشرطه في النقاط التالية:

1. أن يخرج في الباب أصح ما ورد فيه حيث صرح في رسالته:" فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن، أهي أصح ما عرفت في الباب؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم، فأعلموا أنه كذلك"[1]؛ أي أن ما ذكره في سننه هو أصح ما عرفه في الباب.

2. الرواية عن المشاهير وعدم الرواية عن الغرباء وترك الأحاديث كما ذكر في رسالته المذكورة:" والأحاديث التي وضعتها في كتاب " السنن" أكثرها عن المشاهير، وهي عند كل من كتب شيئا من الأحاديث إلا أن تميزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها بما أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحي بن سعيد والثقات من أئمة العلم"[2].

3. عدم الرواية عن متروك الحديث[3]، والمتروك في اصطلاح المحدثين هو:" الحديث الذي رواه راوي واحد متهم بالكذب في الحديث أو ضامر الفسق بفعل أول قول أو كثير الغفلة أو كثير الوهم"[4]. فقد قال في رسالته لأهل مكة:" وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا فيه حديث منكر: بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره وهذه بعض الشروط التي اشترطها أبي داود في كتابه "السنن""[5].

---

[1]. المصدر نفسه، ص63. ينظر شروط الأئمة الخمسة، ص66ـ 67.

[2]. أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص29.ينظر المدخل إلى سنن أبي داود، ص 120.

[3] ـ أبي بكر بن موسى الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، (ط:1:بيروت:لبنان،دار الكتب العلمية، 1405ه/1984م)ص67ـ 68.

[4]. صبحي إبراهيم صالح، علوم الحديث ومصطلحه،(ط15، بيروت. لبنان: دار العلم للملايين، 1986م)،1/206،207.

[5]. المصدر السابق، ص25.

أقسام الحديث في سنن أبي داود :

وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : صحيح وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم فان أكثر ما في هذه الكتب مخرج في هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على صحيحين في ما اتفق عليه و ما اختلف فيه[1].

القسم الثاني : صحيح على شرطهم ،حكا أبو عبد الله بن منده أن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم ،إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال ويكون هذا القسم من الصحيح[2].

القسم الثالث: أحاديث أخرجوها لضدية في الباب المتقدم وأوردوها لا قطعا منهم بصحتها وربما أبان المخرج لها من علتها بما يفهمه من أهل المعرفة[3].

الفرع الرابع: قيمة الكتاب وثناء العلماء عليه

أخذ كتاب السنن شرفا كبيرا بين العلماء، حيث اعتنوا بتأليفه وطباعته، وهناك من اهتم بشرحه فالمرتبة التي حازها كتاب" السنن" جعلت العلماء يثنوا عليه:

قال الخطابي:" إن كتاب "السنن" لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق القبول من كافة الناس فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكل منه ورد وشرب وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب أحسن وضعا وأكثر فقها من الصحيحين"[4].

---

[1]. أبي بكر بن موسى الحازمي، شروط الأئمة الستة، (ط:1: بيروت.لبنان:دار الكتب لعلمية،1405ه ،1984م)، ص19-20.

[2] . المرجع نفسه.

[3]. المرجع نفسه، ص20.

[4]. الخطابي، معالم السنن، 6/1.

قال الخطيب البغدادي: "إنه صنف كتابه "السنن" قديما وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجداه واستحسنه"[1].

وقال عنه إبراهيم الحربي:" كتاب "السنن" ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود عليه السلام الحديد"[2].

وقال زكريا الساجي:" كتاب الله أصل الإسلام وكتاب أبي داود عهد الإسلام"[3].

[1]. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 209/13.

[2]. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (ط1، الهند: دائرة المعارف النظامية، 1326ه)،172/4.

[3]. تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى. ت: محمود محمد الطناجي(ط2، لا. م: لا.د.1413ه)،95/2-96.

المبحث الثاني: الحديث الضعيف ومذاهب العلماء في العمل به

المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف

المطلب الثاني: أنواع الحديث الضعيف(من حيث المتن والسند)

المطلب الثالث: حكم و شروط الاحتجاج بالحديث الضعيف

المطلب الرابع: مذاهب العلماء في الاحتجاج بالحديث الضعيف

المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف

الفرع الأول: تعريف الحديث الضعيف في اللغة

اهتم أصحاب المعاجم العربية بتعريف لفظة الضعيف في العديد من مؤلفاتهم المعجمية فهذا الرازي يعرفه بقوله: الضعف ضد القوة، والقوة الطاقة من الجبل وجمعها قوي ورجل شديد (القوى) أسد الخلق وأقوى الرجل إذا كانت دابته قوية، قالوا فلان(قوي معق)، والضعيف بالكسر (قوة) فهو قوي و(تقوى) مثله[1].

وجاء في القاموس المحيط: الضعف هو أن تجعل أحد العدليين أثقل من الآخر وأن يحمل حملا فلا يشده و هو يميل[2].

والضعف حسي ومعنوي، المراد في الحديث ضعف معنوي[3]، مثل ضعف الرأي والعقل.

---

[1] . زين الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عبد القادر المتقي الرازي، كتاب الصحاح، (ط5، بيروت: الدار النموذجية. 1420،/ 1999)، 263/1.

[2]. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ت: مكتبة التراث في مؤسسة الرسالة (ط8، بيروت: لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر .1426ه/2005م)، 42/1.

[3]ـأبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، تيسير مصطلح الحديث،(ط10،لا.م :مكتبة المعارف الإسلامية،1425ه/2004م)،ص78.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

الضعيف: هو ما فقد فيه الشرائط المعتبرة في الصحيح كلا أو بعضا فهو الضعيف[1].

عرفها ابن الصلاح: "وهو ما لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف"[2].

وهو كل حديث لم تجتمع فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن المتقدم ذكرها، وتتفاوت درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة كما تتفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنه منها.[3]

وقول الحافظ ابن حجر: "حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض وأحضر"[4].

وقال ابن دقيق العيد: " وهو ما نقص عن درجة الحسن"[5].

قال البيقوني في منظومته:

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقساما كثر[6]

والتعريف المشهور للحديث الضعيف عند المحدثين: "هو ما فقد وصفا من أوصاف الحديث الحسن لذاته والحديث الحسن لذاته" وله أوصافه :

---

[1]. عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي، مقدمة أصول الدين الحديث، ت: سليمان الحسيني الندوي، (ط2، بيروت: دار البشائر الإسلامية. 1406هـ/1986م)،ص59.

[2]. ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ت: نور الدين عمر(لا.ط، بيروت: دار الفكر المعاصر. 1406هـ/1986)، ص41.

[3]. أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي بدر الدين، ت: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث (ط2، دمشق: دار الفكر. 1406هـ)،ص39.

[4]. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بم أحمد بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن الهادي عمير المدخلي (ط1، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. 1404هـ/1984م)، ص492.

[5]. تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق، الاقتراح في بيان الاصطلاح، (لا. ط، بيروت: دار الكتب العلمية. د.ت)، ص11.

[6]ـ عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي ،المنظومة البيقونية (ط1،لام،دار: المغني للنشر والتوزيع. 1420ه/1999م)، ص8.

1ـاتصال السند 2ـ العدالة الدنية في رواته 3 ـالضبط على وصف أقل مما هو في راوي الصحيح 4ـ السلامة من الشذوذ 5ـ السلامة من العلة، فإذا اختل في الحديث وصف من هذه الأوصاف فهو الحديث الضعيف[1].

أما الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن، فهو الضعيف، بهذا عرَفه الحافظ ابن الصلاح[2]، وتبعه كل من النووي[3] وابن الكثير[4] لكن الحافظ العراقي[5] اعترض على هذا التعريف، وقال: "إن ذكر الصحيح غير محتاج إليه، لأن ما قصر عن الحسن، فهو عن الصحيح أقصر"[6].

ويتخلص من مجمل هذه التعريفات: أن الحديث إذا فقد صفة من صفات القبول فهو الحديث الضعيف.

[1] ـ السخاوي فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ت:علي حسين علي(ط:1:مر:مكتبة السنة،2003)،ص 126.ينظر بازمول ، تقوية الحديث الضعيف بين المحدثين والفقهاء، ص 9.

[2]. ابن صلاح، مقدمة، ت: نور الدين عتر(لا.ط، بيروت: دار الفكر المعاصر. 1406هـ/1986م)، ص41

[3]ـ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، ت: محمد عثمان الخشد (ط1، بيروت: دار كتاب العربي. 1405هـ/1985م)، ص31.

[4]. ابن كثير، اختصار علوم حديث، ت: أحمد محمد شاكر(ط2، بيروت. لبنان: دار الكتب العلمية. د.ت)، ص44.

[5]. العراقي، التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، ت: العربي الدائز الفرياطي (ط2، الرياض.مملكة العربية السعودية: الدار المنهاج للنشر والتوزيع.1428هـ)، ص100.

[6]ـ العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، ت: عبد اللطيف الهميم (ط1، بيروت. لبنان: دار الكتب العلمية. 1423هـ/2002م)، ص176.

المطلب الثاني: أنواع الحديث الضعيف

أنواع الحديث الضعيف كثيرة منها مالا يعود إلى اتصال السند، ومنها ما لا يعود إلى اتصال المتن، ومنها مالا يعود إلى عدم اتصالهما معا.

الفرع الأول :أنواع الحديث الضعيف من حيث السند: وهو ما يطرأ عليه من انقطاع أو تدليس، أو تساهل بعض رجاله في السماع، أو سوء حفظه، أو اتهامه بالفسق أو الكذب.

الإرسال: المشهور في تعريف المرسل: أنه ما سقط منه الصحابي كقول نافع: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذا وكذا أو فعل كذا[1].

مثاله: ماروه أبو داود بمسنده عنْ عَبْدِ اللَّـهِ بْنِ مَعْقِلِ بْنِ مُقَرِّنٍ قَالَ: صَلَّى أَعْرَابِيٌّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ فِيهِ: وَقَالَ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ فَأَلْقُوهُ، وَأَهْرِيقُوا عَلَى مَكَانِهِ مَاءً»[2] قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ مُرْسَلٌ ابْنُ مَعْقِلٍ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[3]

الانقطاع: و المنقطع هو: ما لم يتصل إسناده على أي وجه سواء كان يعزى إلى رسول اللهﷺ أو إلى غيره وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابة كمالك عن ابن عمر وقيل ما اختل فيه رجل قبل التابعي محذوف كان أو مبهما وقيل هو ما روي عن تابعي أو من دونه قولا له أو فعلا وحديث عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع[4].

الإعضال: والمعضل ما حذف من سنده اثنان فأكثر مطلقا من مكان أو أكثر.[5]

---

[1]ـ صبحي إبراهيم الصالح، علوم الحديث ومصطلحه" عرض ودراسة"(ط15، بيروت. لبنان: دار العلم للملايين. 1984م)،ص166.

[2] **أخرجه أبو داود في سننه، كتاب ا باب الأرض يصيبها البول،رقم 1،103/381. عن مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عن جَرِيرٌ عن ابْنَ حَازِمٍ عن عَبْدَ الْمَلِكِ عن ابْنَ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّـهِ بْنِ مَعْقِلِ بْنِ مُقَرِّنٍ**

[3]. المصدر نفسه،

[4]. ابن الملقن الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المقنع في علوم الحديث. ت: عبد الله بن يوسف الجديع، (ط1، السعودية: دار فوار للنشر.1413هـ)، 141/1.

[5]. برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعفري، رسوم التحديث في علوم الحديث. ت: إبراهيم بن شريف الميلي (ط1، بيروت. لبنان: دار ابن حزم. 1421هـ، 2000م)، ص73.

التدليس: أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه بلفظ يدعم السماع" كعن، وقال، وأن"[1]

ومثاله: بما فعل هشيم في ما نقل عنه الحاكم والخطيب أن أصحابه قالوا له : " نريد أن تحدثنا اليوم شيء لا يكون فيه تدليس فقال : خذوا ، ثم أملا عليهم مجلسا يقول في كل حديث منه : حدثنا فلان وفلان ثم يسوق السند والمتن ، فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيء ؟ قالوا : لا قال : بلا كلما قلت فيه وفلان وفلان فإني لم أسمع منه" [2].

النكارة أي المنكر: ما رواه الضعيف مخالفا لمن هو أدنى منه ضعفا[3].

مثاله: **بما رواه ابن أبي حاتم بسنده عن عبَّاس؛ قَالَ: قال رسولُ الله ﷺ: مَنْ أَقَامَ الصَّلاَةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، وَحَجَّ البَيْتَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ؟**[4]

قَالَ: "أبو زرعة هذا حديث منكر إنما: هو عن ابن عباس موقوف"[5].

الفرع الثاني: أنواع الحديث الضعيف **من حيث المتن:** ما يطرأ عليه من رفع، أو وقف، أو شذوذ، أو علة، أو اضطراب، أوهم، أو غير ذلك.

الإعلال: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهرة السلامة منها ،وينقسم الحديث المُعلْ بحسب موقع العلة إلى معل في السند، ومعل في المتن ومعل فيهما[6]. **عنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ شِبْتَ قَالَ: «شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا»**[7] هذا

---

[1]. عماد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعدي، التدليس والمدلسون (لا.ط، المدينة المنورة: مجلة الجامعة.د.ت)، 93/2.

[2] السيوطي، تدريب الراوي شرح تقريب النووي ص 166.167.

[3]ـ محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري الحنفي، قفو الأثر في صفوة الأثر. ت: عبد الفتاح أبو غدة(ط2، حلب: مكتبة الإسلامية. 1408هـ)،ص63.

[4] ـ أخرجه أبو حاتم في العلل،باب علل أخبار رويت في الدعاء،رقم 5،359/2044. عن حَمْزَةَ بْنِ حَبِيب، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، عَنِ العَيْزار بْنِ حُرَيْث، عنه

[5] . المصدر نفسه.

[6] . محمد عتر الحلبي،منهج النقد في علوم الحديث، ص447.

[7]ـ أخرجه البزاز في مسنده،مسند أبو بكر الصديق، باب ما روى محمد بن أبي بكر، عن أبيه أبي بكر، رقم 91 .164/1

الحديث فيه علتان احدهما: أن زائدة منكر الحديث والعلة الأخرى فقد رواه غير واحد عن زائدة[1].

الاضطراب: "ما اختلف الرواة في سنده أو متنه وتعذر الجمع في ذلك والترجيح"[2]. **رواه ابن ماجه عنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّهَا سَمِعَتْهُ تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ»**[3].

ورواه الترمذي فَقَالَ: إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ»[4] فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل[5].

الاقلاب: هو" الحديث الذي وقع تغيير في متنه أو في سنده بإبدال أو تقديم وتأخير ونحو ذلك"[6]**.عن بِنْتُ أُمِّ سلمه قَالَتْ: « فَوَ اللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي ، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي وَإِيَّاهَا ثُوَيْبَةُ، وَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ، وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ»**[7] **وفي رواية أحمد: « أَرْضَعَتْنِي وَأَبَاهَا»**[8]

فالرواية بخلاف ذلك مقلوبة: بين "أرضعتني وإياها" ،وأرضعتني وأباها".

الشذوذ: الشاذ:" هو خالف رواية الثقات أو انفراد به من لا يحتمل حاله قبول تفرده"[9].

---

[1] المصدر السابق.

[2]- محمد بن صالح بن محمد العثيمين، مصطلح الحديث (ط1، القاهرة: مكتبة العلم. 1415هـ/ 1994م)،ص16.

[3] أخرجه ابن ماجه، في سننه، كتاب ،باب ما أدنى زكاته، رقم 1789،.ت:محمد فؤاد عبد الباقي(لا.ط :لا.م :الكتب العربية 1789)570/1 . عن مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَدُّوَيْهِ، عن الأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عنها.

[4] أخرجه الترمذي في سننه، الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقا سوى الزكاة،رقم659، ت:بشارعواد(لا.ط:بيروت:دار الغرب الإسلامي،1998)،41/2.

[5] . السيوطي، تدريب الراوي، ص202

[6]- محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، الوسط في علوم الحديث ومصطلحه (لا.ط، لا.م: دار الفكر العربي. د.ت)،ص315.

[7] - أخرجه الطبراني في المعجم، باب عروة عن زينب، رقم 224/414،23. عن إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ عَنْها.

[8] . أخرجه أحمد في مسنده، مسند النساء، حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ،رقم 44،26463/99.

[9]. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي، الموقضة في علم مصطلح الحديث(ط2، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1412هـ)، ص42.

مثاله: ما رواه مالك بسنده عن أنس أن النبي ﷺ« دخل مكة، على رأسه المغفر»[1]
تفرد به مالك عن الزهري[2].

المطلب الثالث: حكم و شروط الاحتجاج بالحديث الضعيف

الفرع الأول: حكم الحديث الضعيف

الحديث الموضوع أو الساقط أو الذي لا أصل له لا تجوز روايته إلا مقترنا ببيان وضعه، أو سقطه أو أن لا أصل له ومن روى شيئا من ذلك من غير بيان، وهو يعلم، فهو آثم أسند الإثم كما أنه لا يجوز العمل بالموضوع، وما شكلَه قط لا في الحلال والحرام، ولا في باب الترغيب والترهيب، والقصص والمواعظ ولا في التفسير لأنه مختلف مكذوب فمن عمل به، فقد زاد في الشرع ما ليس منه، أما الضعيف الذي لم يصل إلى حد السقوط والوضع وهو الضعيف المحتمل فقد تلقته الأمة بالقبول إذا جرى العمل به وما يؤكد على ذلك قول ابن الصلاح:" يجوز رواية ماعدا الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة، من غير اهتمام ببيان ضعفها فيهما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ والقصص، وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد" [3].

ويفهم من قول ابن الصلاح أنه يبين حكم الحديث الضعيف الذي يكون في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، الذي جرت عليه الأمة بالقبول.

الفرع الثاني: شروط الاحتجاج بالحديث الضعيف

أجمع أهل الحديث وغيرهم على جواز رواية الحديث الضعيف والعمل به، في غير العقائد والأحكام من الحلال والحرام، وذلك الإجماع الذي أخصه أهل الحديث هو على

---

[1] . أخرجه مالك في مواطئه ،كتاب الرواة عن مالك، باب الميم،رقم798، 171/1. عن عبد العزيز بن أبي طاهر عن تمام بن محمد بن عبد الله الرازي الحافظ، عن أحمد بن محمد بن هارون البردعي، حدثنا أحمد بن عاصم الخولاني، عن عبيد بن رجال، عن أبو زيد بن أبي الغمر، عن مفضل بن فضالة، عن مالك، عن الزهري، عنه.

[2] السيوطي، تدريب الراوي، ص179.

[3] القاهري الشافعي، الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح، ت: صلاح فتحي،(ط1،لا.م: لا.د، 1418هـ/1998م) 232/1-233.

العمل بالحديث الضعيف الذي في الفضائل والرقائق ونحوها، وذلك بشروط ذكرها المحدثون، نذكر منها:

قال السيوطي في التدريب: " لم يذكر ابن الصلاح والنووي بقبوله سوى هذا الشرط كونه في الفضائل ونحوها وذكر الحافظ ابن حجر له ثلاثة شروط: أحدهما أن يكون الضعف غير شديد فيخرج لما انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه، نقل العلا قي الاتفاق عليه، الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به، الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط"[1].

قال الزركشي: " الضعيف مردود ما لم يقتضي ترغيبا أو ترهيبا أو تتعدد طرقه، ولم يكن المتابع منحطا عنه"[2].

لذلك أجاز العلماء رواية الضعيف من غير بيان صفته والعمل، ولكن بشروط وهي متفق عليها عند أهل العلم:

1- أن يكون الحديث في القصص أو المواعظ أو فضائل الأعمال، أو نحو ذلك مما لا يتعلق بصفات الله، وما يجوز له، وما لا يجوز له، وما يستحيل عليه سبحانه، ولا بتفسير القرآن ولا بالأحكام كالحلال والحرام وغيرهما.

2. أن يكون الضعف فيه غير شديد فيخرج حديثا من انفراد من الكذابين والمتهمين بالكذب، والذين فحش غلطهم في الرواية والحديث الذي كثرت طرقه، ولم تخل طريق منها من شدة الضعف[3].

3. أن يكون ما ثبت به مندرجا تحت أصل من أصول الشريعة لئلا يثبت شرعا به، وحينئذ يكون الضعيف مؤكدا لما ثبت بذاك الأصل الكلي.

---

[1] . المرجع السابق، ص351.

[2]. محمد جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم الحلان القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، (لا.ط، بيروت. لبنان: دار الكتب العلمية. د.ت)،ص116.

[3] . محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، الوسيط في علوم الحديث، ص227-228.

1. إن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط.[1]

2. أن لا يعارض فيه دليل آخر أقوى منه.

3 . أن لا يعتقد سننه ما يدل عليه[2].

إن الشروط التي وضعها علماء الحديث للعمل بالحديث الضعيف مهمة جدا، وتزيل كل إشكال، وذلك لمعرفة متى يعمل بالحديث الضعيف أو لا يُعمل به، أو في أي جانب، أو في أي أصل من أصول الشريعة يُعمل به[3].

المطلب الرابع: مذاهب العلماء بالاحتجاج بالحديث الضعيف

شاع عند أكثر المتأخرين التساهل في الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال، وأطلق بعضهم عدة مذهبا لأهل العلم من أئمة الحديث ممن يتعلق بنسبة ذلك إليهم، وتبين مرادهم[4] به موقع الخلاف ونتج عنه هذا الخلاف ثلاث مذاهب وأراء:

المذهب الأول: أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقا أي في الحلال والفرض .

وهذا محمول على ضعيف غير شديد الضعف، لأن ما كان ضعفه شديدا فهو متروك عند العلماء، وأن لا يكون ثمة ما يعارضه[5].

وكأن وجهة هذا المذهب أن الحديث الضعيف لما كان محتملا للإصابة ولم يعارضه شيء فإن هذا يقوي جانب الإصابة في روايته فيعمل به.

والواجب بشرط أن لا يود في الباب غيره، ذهب إلى ذلك بعض الأئمة كالإمام أحمد وأبي داود وغيرهما وهذا محمول على ضعف غير شديد الضعف، لأن ما كان ضعفه شديد فهو متروك عند العلماء، وأن لا يكون ثمة ما يعارضه وكأن وجهة هذا المذهب أن الحديث

---

[1]ـ أبي عبد الله مصطفى بن العدوي ،شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث (ط3 ،مكة: مكتبة بطنطا.2004م)ص42.

[2] . عبد الكريم بن عبد الله الخضر، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به (ط1، الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع. 1417هـ/1997م)،ص275.

[3] . ينظرعلي بن نايف شحوذ، الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف، ص201.

[4] . عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث(ط1، بيروت. لبنان: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.1424هـ/ 2003م)،ص1110.

[5]نور الدين محمد عتر، منهج النقد في علوم حديث، ص291.

الضعيف لما كان محتملا للإصابة ولم يعارضه شيء فان هذا يقوي جانب الإصابة في روايته فيعمل به[1].

واشتهر هذا الرأي عند الإمام أحمد بن حتى قال ابن القيم: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته منهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثرا يدفعه ولا قول صاحب

ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس، وقدم الحديث الضعيف على القياس[2].

من أقوال الأئمة على ذلك:

قال الشاطبي: "أنه قد روي عن أحمد بن حنبل أنه قال:" الحديث الضعيف خير من القياس، وظاهره يقتضي العمل بالحديث غير الصحيح، لأنه قدمه على القياس المعمول عند جمهور المسلمين، بل هو إجماع السلف، فدل على أنه عنده أعلى رتبة من العمل بالقياس"[3].

وأبو داود يأخذ الإمام أبو داود مأخذ شيخه الإمام أحمد بن حنبل في العمل بالضعيف، ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال[4].

---

[1]ـ نور الدين محمد عتر الحلبي، منهج النقد في علوم الحديث (ط3، دمشق. سورية: دار الفكر. 1417ه/1997)، ص291.

[2]. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، إعلام الموقفين عن رب العالمين. ت: محمد عبد السلام إبراهيم (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.1411ه،1991م)،ص25-26.

[3]. إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفرناطي الشهير بالشاطبي ،الاعتصام ،ت: سليم بن عبد الهلالي (ط1 ،السعودية :دار ابن عفان. 1412 /1992م)1/288.

[4] الكريم بن عبد الله الخضر، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج له (ط1، الرياض: دار المسلم. 1417ه،1997م)، ص257.

عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: "سألت أبي عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمه، وأصحاب رأي، فتنزل به النازلة من يسأل؟ فقال أبي: يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي لأن ضعيف الحديث أقوى من الرأي"[1].

قيد ابن الصلاح جواز رواية الضعيف باحتمال صدقه في الباطن فإنه قال كعب قوله بعدم جواز رواية الموضوع إلا مقرونا بخلاف الأحاديث الضعيفة التي تحتمل صدقها في الباطن[2].

وقد اتضح من كلام ابن الصلاح أن الحديث الضعيف يختلف عن الحديث الموضوع، لأن الحديث الموضوع يشتمل الكذب، ويشتمل الضعيف لغيره كما بينه العلماء حيث قال ابن الجوزي: "الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحسن ويصلح بالعمل به"[3].

وأدلتهم على ذلك:

قدم أبو حنيفة حديث "القهقهة في الصلاة "على محض القياس وأجمع أهل الحديث على ضعفه، وقدم حديث "أكثر الحيض عشرة أيام "وهو ضعيف باتفاقهم على محض القياس[4].

الصلاة بمكة في وقت النهي مع ضعفه ومخالفته لقياس غيرها من البلاد[5].

ذكر ابن القيم الجوزية وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقة على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس[6].

---

[1] المرجع السابق.

[2] شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمان بن محمد السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب السفيع، ص256.

[3] ـ علي بن محمد الجوزي، الموضوعات، ت: عبد الرحمان محمد عثمان (ط.1، المدينة المنورة: المكتبة السلفية.1386ه/1996م)،35/1.

[4]. ابن القيم الجوزية ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ص26 .

[5]. المرجع نفسه.

[6]. المرجع نفسه.

وقال عبد الله: "قلت لأبي ما تقول في حديثي ربعي بن حراش قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي داود؟. قلت: نعم!. قال: لا!. الأحاديث بخلافه، وقد رواه الحفاظ عن ربعي عن رجل لم يسموه، قال: قلت: فقد ذكرته في المسند؟ قال: فصدت في المسند المشهور وتركت الناس تحت ستر الله، واو أردت أن أفصل ما صح عندي لم أرو في هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يأبني تعرف طريقتين في الحديث، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه"[1].

وفي الأخير قد اتضح من كلام الأئمة على هذا المذهب قبول الحديث الضعيف على وجه الطلاقة أي في الأحكام وفضائل الأعمال ولكن ذلك بشروط:

أولها: ألا يكون في الباب غيره ولا ثمة ما يعارضه أي دليل أقوى منه.

ثانيا: أن يكون ضعفه غير شديد، وحجتهم على ذلك العمل به وتقديمه على القياس.

المذهب الثاني: لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً لا في فضائل الأعمال، ولا في الحلال والحرام، نسب ذلك إلى القاضي أبي بكر بن العربي، وقال به شهاب الخفاجي والجلال الدواني، ومال إليه بعض العصريين من الكاتبين مستدلا بأنها كالفرض والحرام لأن الكل شرع، وأن في الأحاديث الصحاح والحسام ممدوحة عن الأحاديث الضعيفة[2].

يعلل أصحاب هذا الرأي قولهم بأن الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح[3] والله عز وجل قد ذم الظن في غيرها آية من كتابه، فقال تعالى:﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾[4].

---

[1] ـ أبو بكر بن الطيب الكافي، منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال (ط1، بيروت. لبنان: دار ابن حزم.1426هـ2005م)،ص406.

[2]. نور الدين محمد عتر الحلبي، منهج النقد في علوم الحديث،ص294.

[3] . عبد الكريم بن عبد الله الخضير، الحديث الضعيف في حكم الاحتجاج به، ص261.

[4]. سورة : يونس، رقم، 36.

قال تعالى: ﴿ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ﴾[1].

ما رواه البخاري بسنده عن أبي هريرة أن رسول اللهﷺ قال: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ**»[2].

والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضا يدل عليه شرط البخاري في صحيحه، وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف كما أسلفناه وعدم أخرجهما في صحيحهما شيئا منه، وهذا مذهب ابن حزم رحمه الله أيضا حيث قال في الملل والنحل: ما نقله أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ إلى النبي ﷺ، إلا أن في الطريق رجلا مجروحا يكذب أو غفلة، أو مجهول الحال فهذا يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "لا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة"[4].

يرى أصحاب هذا المذهب أن العمل بالحديث الضعيف غير جائز لا في الحلال و لا في الحرام ولا في فضائل الأعمال، وأنهم يحتجون بالحديث الصحيح والحسن لا الضعيف.

المذهب الثالث: لا يحتجون بالحديث الضعيف في الأحكام من الحلال والحرام ويحتجون به في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب[5].

يجوز عند أهل العلم الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد الضعيفة ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى وما يجوز

---

[1] . سورة :الأنعام، رقم،116.

[2] ـ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا يخاطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، رقم5143،16/7.

[3] . القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث،ص113.

[4] ـ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحنبلي الدمشقي، قاعدة جليلة في التوصل والوسيلة. ت: ربيع بن الهادي عمير (ط1، عجمان: مكتبة الفرقان.1422هـ/2001م)،ص175.

[5] ـ عبد الكريم بن عبد الله الخضير، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به،ص274 .

ويستحيل عليه، وتفسير كلامه، والأحكام والحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالقصص وفضائل الأعمال والمواعظ وغيرهما، ومما لا تتعلق له بالعقائد والأحكام[1].

المراد بفضائل الأعمال: الأعمال الفاضلة قيل الأحاديث الصحيحة، بمعنى أنه إذا ورد حديث ضعيف دال على ثواب مخصوص من الأعمال الثابتة قبل، فإن أصل العمل ثابت استحبابا من دليل آخر، ولم يثبت بالضعيف إلا الثواب المرتب على هذا العمل، وحينئذ لم يثبت بالضعيف حكم شرعي بالحديث الضعيف[2].

من أقوال الأئمة على هذا المذهب:

منه قول ابن الصلاح: "يجوز روايته ما عدا الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة، من غير اهتمام ببيان ضعفها فيهما سوى صفات الله تعالى وأحكامه الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ والقصص، وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر مالا تعلق له بالأحكام"[3].

ومنه قول الإمام أحمد: "إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام شددنا في الأسانيد وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال أو ما لا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد"[4].

ومن نقل عنه ذلك: ابن حنبل، وابن مهدي، وابن المبارك قالوا: "إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإن روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا"[5].

---

[1] ـ جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي. ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي (لا.ط، لا.م: دار طيبة. د.ت)،ص350.

[2]. محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبه، الوسيط في علوم الحديث، ص277.

[3]. المرجع نفسه.

[4] . محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج أبو عبد الله شمس الدين المقدسي الرامي الحنبلي، الآداب الشرعية والمنح المريعة (لا.ط، لا.م: عالم الكتب. د.ت)،302/2.

[5] . جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي. ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ص361.

عن سفيان الثوري قال: "لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ"[1].

والنووي قوله: "قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالضعيف ما لم يكن موضوعا"[2].

صنف الخطيب البغدادي فيما يخص بالحديث الضعيف بابا سماه "باب التشدد في حديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال"[3].

وقال أيضا: "قد ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحريم إلا عن من كان بريئا من التهمة بعيدا من الظنة ، وأما أحاديث الترغيب والمواعظ ونحو ذلك فإنه يجوز كتبها عن سائر المشايخ"[4].

أخبرني الميموني، قال سمعت أبا عبد الله يقول:«الأحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم»[5].

قد تبين لي من كلام الأئمة على هذا المذهب أن الحديث الضعيف، لا يعمل ولا يحتج به في الحلال والحرام و العقائد ،ولا في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، وأنهم شددوا في روايته في الأحكام وتساهلوا في الرواية عنهم في فضائل الأعمال وما يؤكد على ذلك، أن الخطيب البغدادي صنف عن الحديث الضعيف بابا سماه "باب التشدد في حديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال".

وفي الأخير نستخلص أن العمل بالحديث الضعيف عند العلماء هو على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: القبول المطلق بشرط ألا يجد في الباب غيره.

المذهب الثاني: المنع المطلق لا في الحلال ولا في الحرام ولا في فضائل الأعمال.

---

[1] . الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية،ص133.

[2] ـ جلال الدين السيوطي، تحفة الأبرار بنكت الأذكار النووي، ت: محي الدين مسقي (ط1، المدينة المنورة: دار التراث.1407ه/19870م)، ص25.

[3] . مرجع نفسه، ص133.

[4] . مرجع نفسه.

[5] . أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية، باب التشدد في أحاديث الأحكام،133/1.

المذهب الثالث: هو العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ولا يعمل به في الحلال والحرام.

وبعد ذكر هذه المذاهب وما جاء عنها من أقوال العلماء اتضح لي أن أبرز مذهب هو المذهب الثالث الذي يحل في الفضائل ويحرم في الأحكام، ومع العلم أن لم أتبع مسلك المتشددين ولا المتساهلين بل سرت وفق منهج الوسط الذي سار عليه جمهور السلف والخلف من المحدثين والفقهاء وعلى ما يؤكد هذا الكلام ما قاله الحافظ العراقي في ألفيته:" وأما غير الموضوع فجوز التساهل في إسناده وروايته من غير بيان ضعفه إذا كان في غير الأحكام والعقائد"[1].

وقال ابن حجر المكي:" قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لأنه إذا كان صحيحا في نفس الأمر فقد أعطي حقه من العمل به وإلا لم يترتب على العمل به على مفسدة تحليل وتحريم..."[2].

[1]. العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ت: عبد اللطيف الهميم (ط1، بيروت. لبنان: دار اكتب العلمية. 1423هـ/2002م)، 325/1.

[2]. علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، فتح المبين بشرح الأربعين، ت: أحمد جاسم محمد ، وآخرون (ط1، جدة. السعودية: دار المنهاج.1428هـ/2008م)، ص107.

المبحث الثالث

أراء أبي داود في الاحتجاج بالحديث الضعيف

المطلب الأول: موقف أبي داود من الحديث الضعيف

المطلب الثاني: إطلاقات أبي داود للحديث الضعيف

المطلب الثالث: أنواع الحديث الضعيف في كتاب "السنن" (من حيث السند والمتن)

المطلب الرابع: ذكر نماذج من الأحاديث الضعيفة في كتاب "السنن"

المطلب الأول : موقف أبي داود من الحديث الضعيف

بينت في المبحث الذي سبق أن مذاهب العلماء بالاحتجاج بالحديث الضعيف أن المذاهب على ثلاثة:

المذهب الأول: القبول المطلق.

المذهب الثاني: المنع المطلق.

المذهب الثالث: هو العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب لا في الأحكام.

وكان مذهب أبي داود هو القبول المطلق، لكن بشروط:

1. **نصوص على ذلك من كلامه:**

يأخذ أبي داود بالحديث الضعيف ويقدمه على القياس وجاء فيما قال عنه عن عبد الله بن منده بن الحافظ : "أنه سمع محمد بن سعد البارودي بمصر يقول :كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل ما لم يجمع على تركه قال ابن منده: "وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، لأنه أقوى عنده من رأي الرجال"[1].

. تصريح أبي داود نفسه باشتمال كتابه على أنواع الحديث الضعيف منه المنكر" وإن كان في كتابي منكر بينت أنه منكر وليس نحوه في الباب غيره"[2].

[1]. اللكنوي الهندي، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ، (ط1، حلب ،بيروت :مكتبة النهضة ،1384هـ/1964م)، ص 74.

[2] . أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص25.

ومنها المرسل ويقول أبو داود في شأن المرسل:" ...وإما المراسيل فقد كان يحتج بها أهل العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي"[1].

ومنها قوله: "وإن من الأحاديث في كتاب السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس وإذا لم توجب الصحاح عند عامة أهل الحديث"[2].

- وجود أحاديث ظاهرة الضعف ولم يبينها ونقل النووي (رحمه الله) الكلام المقدم عن أبي داود الذي شارك ابن الصلاح في كلامه على سنن أبي داود ثم قال: "وهذا يشكل، فإن في سننه أحاديث ظاهرة الضعف ،لم يبينها مع أنها متفق على ضعفها عند المحدثين كالمرسل والمنقطع ورواية المجهول كشيخ ورجل ونحو ذلك" [3].

ويفهم من هذه الأدلة والنصوص على كلام أبي داود أنها تثبت أنه يحتج بالحديث الضعيف ويعمل به كما صرح ذلك بنفسه.

2- أقوال العلماء التي تدل على أنه يأخذ بالحديث الضعيف:

ما قاله ابن منده: "وكذالك أبو داود يأخذ مأخذه ، ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، لأنه أقوى عنده من رأي الرجال وهذا أيضا رأي أحمد فإنه قال: "إن ضعيف الحديث أحب إليه من رأي الرجال لأنه لا يعدل إلى القياس إلا بعد عدم النص"[4].

ذكر النووي: "واعلم أن في سنن أبي داود فيها الصحيح والضعيف[5]،وذكر العراقي أنه قد تساهل من أطلق الصحيح على كتب السنن"[6].

---

[1] . المصدر السابق، ص24.

[2] . أبو داود، رسالة أبي داود إلى مكة، ص30.

[3]. الزركشي الشافعي، النكت على مقدمة ابن الصلاح ،340/1 .

[4] . النووي ،تدريب الراوي في شرح تقري النووي ،ص 194.

[5]. النووي ،خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام ،حسين إسماعيل الجمل (ط1: لبنان – بيروت مؤسسة الرسالة –1418هـ – 1997م)،ص60.

[6]. الهندي ،الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، (ط1،حلب:لا.د .1384هـ/1964م)، ص64.

قال زكريا الأنصاري: "من أراد الاحتجاج بحديث من السنن أو من المسانيد إن كان متأهلا لمعرفة ما يحتج به من غيره فلا يحتج به حتى ينظر في اتصال إسناده وأحوال رواته ،وإلا فإن وجد أحدً من الأئمة صححه أو حسنه فله تقليده وإلا فلا يحتج به"[1].

قال ابن تيمية: "في منهاج السنة :المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب والمرجع في التميز بين هذا وهذا إلى أهل الحديث، كما يرجع إلى النحاة في النحو ويرجع إلى علماء اللغة ،وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكل علم رجال يعرفون به والعلماء بالحديث أجل قدرا من هؤلاء وأعظمهم صدقا، وأعلاهم منزلة وأكثرهم دينا"[2].

قال ابن صلاح: "ما معناه وعلى هذا وجدنا في كتابه مذكور مطلق ولم نعلم صحته عرفناه أنه من الحسن عند أبي داود وقد يكون فيه ما ليس بحسن عند غيره ثم ذكر بعيد هذا مثل ما ذكره الحافظ من أنه قد يخرج الإسناد الضيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه اقوي عنده من رأي الرجال"[3].

وهذا يعني من قول ابن الصلاح يقصد الضعيف الحسن عند غيره هو الحديث الضعيف الحسن لغيره: "هو الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ، ولا متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روي مثله أو نحوه من وجه آخر فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا أو منكرا فهو بتقوى بذلك يرتقي من الضعيف إلى الحسن وذلك بالمتابعات والشواهد"[4].

[1]. زكريا الأنصاري السنكي ،فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، في تعريف الحسن ،ص 162.

[2]. المرجع نفسه.

[3]. الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ص179.

[4] . محمد بن سويلم أبو شهبة، الوسيط في علوم الحديث ومصطلح الحديث، ص 262.

عن ابن تيمية قال: "اعتبرت مسند أحمد فوجدته موافقا لشرط أبي داود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء فهذا الكلام هو مطابقا عن الإمام أحمد أنه يعمل بالحديث الضعيف ويقدمه على الرأي و القياس"[1].

كما نقل عن نصوص الأئمة عن أبي داود أنه يخرج جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل ابن لهيعة وصالح مولى التوأمة وعبد الله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان وسلمة بن الفضل، وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن ديحة، وصدقة الدقيقي وعمروا بن واقد العمري، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني وأبي حيان الكلبي وسليمان بن الأرقم وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وأمثالهم في المتروكين[2].

وإذا كان مسند أحمد يوافق لشرط أبي داود فهذا يؤكد على أن أبي داود يأخذ بالحديث الضعيف ويقدمه على القياس فهذا كلامه مطابقا لشيخه أحمد ويتضح من كلام الأئمة على أن كتاب " السنن" يشتمل على الصحيح والضعيف وأنه يأخذ بالحديث الضعيف ويقدمه على القياس ويخرج على جماعة من الضعفاء.

3- شروط أبي داود في الاحتجاج بالحديث الضعيف:

بالرجوع إلى النصوص علمنا أن شروط أبي داود للعمل بالحديث الضعيف هي:

. ألا يوجد في الباب غيره.

. ألا يكون ثمة ما يعارضه.

. أن يكون ضعفه غير شديد لأن ما كان ضعفه شديدا هو متروك عند العلماء كافة[3].

---

[1] ـ النووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، ت :محي الدين يحي ، (ط1 :عمان الأردن :الدار الأثرية ، 1428هـ /2007م) ص 61.

[2]. المرجع نفسه.

[3] . عبد الكريم بن عبد الله الخضير، الحديث الضعيف في حكم الاحتجاج به، ص250.

. ألا يخرج عن رجل المتروك شيئا وهذا الشرط نص عليه في رسالته لأهل مكة حيث قال:" ليس في كتاب "السنن" الذي صنفته عن رجل المتروك الحديث شيئا"[1].

. أن لا يروي عمن أجمع النقاد على تركه.

. لا يحتج بالحديث الغريب ولو كان من رواية مالك ويحي بن سعد والثقات من أئمة العلم[2].

تسأل البعض عن سبب إخراج أبي داود عن مثل هؤلاء الضعفاء، ولماذا أخرج الأحاديث الضعيفة في سننه.

4- الأسباب الدالة على وجود الأحاديث الضعيفة في سنن أبي داود:

والجواب عن هذا بعدة أجوبة وهي:

1. لأن طريقته في التصنيف هي أن يجمع كل الأحاديث التي تتضمن أحكاما فقهية ذلك إلى القول بها عالم من العلماء[3].

2. لأنه كان يرى أن الحديث الضعيف إن لم يكن شديد الضعف فهم أقوى من رأي الرجال ومن القياس[4].

3. أما إذا كان الحديث شديد الضعف :فإنما أنه يورده لبيان ضعفه، وكأنه بذلك يرد على من استدل به لبيان ضعفه، قائلا: "لا يستقيم لكم الاستدلال بهذا الحديث ،لكونه شديد الضعف"[5].

[1] . أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص25.

[2] . ينظر رسالة أبي داود إلى أهل مكة.

[3]. النورستاني ، المدخل إلى سنن أبي داود (ط1:الكويت:مكتب الشؤون الفنية ،1429هـ/2007م)، ص26 .

[4]. المرجع نفسه.

[5] . المرجع نفسه.

ومنهجه في بيان الضعيف متنوع، فربما صرح بذلك وربما ذكر سبب الضعف ،كالانقطاع مثلاً وربما عرض بهذه الرواية تعريضا بفهمه أهل الخبرة والصنعة لاسيما أنه ألف كتابه في عصر توافر علماء النقد والعلل، ولم يخطر بباله أن يأتي زمان على الناس لا يدركون مقصده[1].

ونلخص في الأخير أن أبا داود دائرته في الاحتجاج بالحديث الضعيف عنده أوسع مما هو معروف عند غيره، فهو رحمه الله يحتج بالحديث الضعيف، وهو أحب إليه من رأي الرجال، ويقدمه على القياس أيضا، ويذهب ذلك إلى ما يذهب إليه شيخه أحمد ابن حنبل، لأني عندما اطلعت واستقرأت منهج أبي داود فوجدته موافقا لمنهج شيخه أحمد ابن حنبل.

المطلب الثاني :إطلاقات أبي داود للحديث الضعيف

أطلق أبو داود على الحديث الضعيف عدة ألفاظ وعبارات مختلفة[2] منها ما هو: منكر[3]، ومنه ضعيف موقوف[4]، و قوله هذا كذاب[5]، هذا إسناد ليس بذاك[6]، ولم يذكروا شيئا من هذا[7]، وهذا عندنا باطل[8]، وليس هو بقوي[9]، ولم أفهم إسناده من العلاء كما

[1]. المرجع نفسه،ص 131.

[2] خريف زتون، عناية أصحاب السنن الأربعة بفقه الحديث (سنن أبي داود انموذجا). رسالة دكتوراه في السنة وعلومها، غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية: كلية أصول الدين، الجزائر، 1436هـ/2015،ص404.

[3] . أبي داود ،السنن ،بابب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى ،رقم 13 (5/1).

[4] . المرجع نفسه ،باب نكارة العبد بغير إذن سيده ،رقم3100 .(186/3) .

[5] . المرجع نفسه،باب الرخصة في ذلك رقم2424 .(321/2) .

[6] . المرجع نفسه ،باب فيمن اشترى عبدا فأستعمله ثم وجد له .رقم 3510 .(294/3) .

[7] . المرجع نفسه ،باب في الوضوء من النوم ،رقم202 .(52/1) .

[8] . المرجع نفسه ،باب في نهي المحكرة ،رقم 3448.(271/3).

[9] . المرجع نفسه ،باب التوقيت في المسح، رقم 158 .(409/1) .

أحب [1] ،وقوله أيضا :محمد بن حسان مجهول والحديث ضعيف [2]، احك عني أنهما شبه لا شيء[3]، وليس العمل على الحديث[4]،

ومن الأمثلة على هذه الإطلاقات: نذكر منها

1- إطلاقه لعبارة مجهول :

مثال ذلك : ما رواه أبو داود بسنده عن عَبْدُ اللَّـهِ بْنُ عُمَرَ: قَالَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ : «مَنْ دُعِيَ فَلَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّـهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دَعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغِيرًا»[5] وعلق أبو داود على هذا الحديث وحكم عليه فقال: «أَبَانُ بْنُ طَارِقٍ مَجْهُولٌ»[6].

2-إطلاقه لعبارة ليس بقوي:

مثاله:عَنْ أُبَيِّ بْنِ عِمَارَةَ، قَالَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: وَكَانَ قَدْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ الْقِبْلَتَيْنِ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّـهِ أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: «يَوْمًا»، قَالَ: وَيَوْمَيْنِ؟ قَالَ: «وَيَوْمَيْنِ»، قَالَ: وَثَلَاثَةً؟ قَالَ: «نَعَمْ وَمَا شِئْتَ»[7].قد ضعف أبو داود هذا الحديث وحكم عليه ليس بالقوي كما في قوله: "وقد اختلف في إسناده وليس هو بالقوي، ورواه ابن أبي مريم ويحي بن إسحاق السيلحيني، وقد اختلف في إسناده"[8].

---

[1] . المرجع نفسه ، باب قتل الأسير ولا يعرض عليه السلام ، رقم2684 .(89/3).

[2] . المرجع نفسه ،باب ماجاء في الختان ، رقم 5271 .(368/4).

[3] . المرجع نفسه ،باب الوضوء من القبلة رقم180 .(46/1).

[4] . المرجع نفسه باب في سنة طلاق العبد رقم 2188 .(257/2).

[5] . أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الأطعمة ،باب ما جاء في إجابة الدعوة ،رقم 3741.(3 /341).أخرجه أبو داود وكذا البيهقي من طريق درسة بن زياد عن أبان ابن طارق عن نافع قال: عبد الله بن عمر... وقال ابن عيدي هذا حديث منكر لا يعرف إلا به، الألباني، إروى الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (ط2، بيروت: المكتب الإسلامي.1405ه/1985م،15/7.

[6]. المصدر نفسه.

[7] . أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح، رقم 158، 40/1.

[8] . المصدر نفسه.

3-إطلاقه لعبارة النكارة:

مثاله:

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ**»، **قَالَ أَبُو دَاوُدَ:** هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَإِنَّمَا يُعْرَفُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ، ثُمَّ أَلْقَاهُ» والوهم فِيه من همَّام، وَلم يرْوه إِلَّا همام"[1].

علق أبو داود على هذا الحديث فبين درجته ثم ذكر سبب ضعفه ونصه على ذلك أنه "منكر"[2].

المطلب الثالث: أنواع الحديث الضعيف في كتاب "السنن"

لقد اتفقت كلمة العلماء الحديث رحمهم الله على رواية الحديث الضعيف، وإخراجه في مصنفاتهم، ولا أعلم مخالفا في هذه القضية ،وخير دليل على ذلك : وجود الحديث الضعيف في سائر كتب باستثناء الصحيحين، حتى الكتب التي التزم أصحابها إخراج الصحيح، كبن خزيمة وابن حبان والحاكم والمقدسي ،فإنها يوجد فيها أحاديث ضعيفة ، تقل أو تكثر حسب العوامل، وهذا الكلام حقيقة وليس طعننا فيهم وهو إخبار أصحاب [3]السنن أنفسهم وجود الضعيف في سننهم، وكذا إخبار من سبر كتبهم ممن تكلم عن شروط أصحاب الحديث.

وأنواع الحديث الضعيف كثيرة منها ما يكون الضعف في السند ومنها ما يكون الضعف في المتن ومنها ما يكون الضعف في السند والمتن معا.

منها ما يعود إلى السند كالمعلق والمرسل والمنكر، وما يعود إلى المتن ،كالإدراج والتصحيف والاضطراب، وقد ذكر أبو داود رحمه الله تعالى في رسالته لأهل مكة أقسام

---

[1] . أخرجه أبو داود في سننه ،كتاب الطهارة ،باب يكون فيه ذكر الله تعالى، رقم19 ،5/1.أخرجه النسائي(178/8) والترمذي (325/1) وابن ماجه والحاكم والبيهقي(195) كلهم عن همام عن يحي بن جريج وهذا إسناد ظاهره الصحة وقال الترمذي حسن غريب والوهم فيه من همام، الألباني، ضعيف أبي داود(ط1، الكويت: مؤسسة غراسي،1423ه)،13/1.

[2] . المصدر نفسه.

[3] . خليل إبراهيم خاطر العزامي، خطورة مساواة الحديث الضعيف بالموضوع'(ط:1:لا.م:لا.ن،1427ه)ص35.

الأحاديث في سننه ،وبين وجود الضعيف والمنكر وما فيه وهن شديد، وكل ذلك دال على وجود الضعيف.

ونقل النووي النص المتقدم عن أبي داود الذي شارك ابن الصلاح فيه كلامه على سنن أبي داود، ثم قال :وهذا يشكل، فإن في سننه أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها، مع أنها متفق على ضعفها عند المحدثين، كالمرسل والمنقطع ورواية المجهول ك "شيخ "و "ورجل"[1].

الفرع الأول: أنواع الضعيف من حيث السند

1ـ المرسل: عرفه الخطيب البغدادي: "هو ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه..."[2].

وما جاء عن أبي داود أنه قال:" فأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك"[3].

قال في رسالته أيضا إلى أهل مكة: «وَإِن من الْأَحَادِيث فِي كتابي "السّنَن" مَا لَيْسَ بِمُتَّصِل، وَهُوَ مُرْسلٌ ومدلَّس، وَهُوَ إِذا لم تُوجد الصِّحَاح عِنْد عَامَّة أهل الحَدِيث على معنى أَنه مُتَّصِل، وَهُوَ مثل: الْحسن عَن جَابر، وَالْحسن عَن أبي هُرَيْرَة...»[4].

ومن الأمثلة على ذلك ما رواه أبو داود في سنده: **عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَهَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»**[5].

---

[1] . الزركشي الشافعي ،النكت على مقدمة ابن الصلاح، 340/1 .

[2] ـ الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ت: أبو عبد الله السورقي(لا.ط، المدينة المنورة: المكتبة العلمية.د.ت)، 21/1.

[3]. أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه،ص 64_65 .

[4] . ا لمصدر السابق .

[5] ـ أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من القبلة ،رقم 178، 45/1 ، عن **مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، عن يَحْيَى، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، عنهما، عن سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي رَوْقٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ** عنها .

قال أبو داود كذلك رواه الفريابي، قال أبو داود: وهو مرسل إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة، قال أبو داود: مات إبراهيم التيمي ولم يبلغ أربعين سنة[1] .

أي أن حديث إبراهيم التيمي مرسل، والمرسل على المعنى المشهور ما يكون السقط فيه من آخره من بعد التابعي وصورته أن يقول التابعي سواء كان صغير أو كبير قال رسول ﷺ كذا أو فعل بحضرته كذا أو نحو ذلك، وللمرسل معنى أخر وهو ما سقط راو من سنده سواء كان في أوله أو آخره، وهذا ما ذهب إليه أبو بكر الخطيب وابن الصلاح [2].

وعلق على هذا الحديث، فحكم عليه بالإرسال بمعنى أنه منقطع، لعدم سماع إبراهيم التيمي من عائشة حيث قال: [3]"وهو مرسل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة".[4]

ما رواه أبو داود بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلِ بْنِ مُقَرِّنٍ قَالَ: صَلَّى أَعْرَابِيٌّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ فِيهِ: وَقَالَ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ فَأَلْقُوهُ، وَأَهْرِيقُوا عَلَى مَكَانِهِ مَاءً 5.

قال أبو داود هو مرسل ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ والسب أن ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ لأنه تابعي

المرسل هذا استعمل بالمعنى الاصطلاحي وهو أن ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ ويفهم من هذا المرسل ما سقط منه صحابي، وهو يعرف عند المحدثين :هو الحديث الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي، قال رسول الله ﷺ[6] أي ،هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ ، والمرسل يختص بالتابعي عن النبي ﷺ، فإن سقط قبله واحد فهو منقطع، وإن كان أكثر إن كان أكثر فمعضل، ومنقطع.

---

[1]. المصدر السابق.

[2] . العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود (ط2 :بيروت :دار الكتب العلمية ،1415هـ)،208/1

[3] . خريف زيتون، عناية أصحاب السنن الأربعة بفقه الحديث (سنن أبي داود انموذجا)، ص409.

[4] . المصدر نفسه.

[5] . المصدر نفسه، كتاب الطهارة ،باب الأرض يصيبها البول، رقم 381، 103/1عن مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عن جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ، عن عَبْدَ الْمَلِكِ يَعْنِي ابْنَ عُمَيْرٍ، عنه.

[6] . النيسابوري ،معرفة علوم الحديث ،25/1.

المثال الثالث: ما رواه أبو داود بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ"[1].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هَذَا مُرْسَلٌ، عَوْنٌ لَمْ يُدْرِكْ عَبْدَ اللَّهِ»[2].

المرسل الذي استعمله أبي داود في هذا الحديث بمعنى الانقطاع حيث ذكر الإسناد منقطع بين عون وعبد الله، وهذا ما يسمى بالمرسل المنقطع كما عرفه النووي في شرح مسلم حيث قال:"وَأما الْمُرْسل فَهُوَ عِنْد الْفُقَهَاء والأصوليين والخطيب الْبَغْدَادِيّ وَجَمَاعَة من الْمُحدثين مَا انْقَطع إِسْنَاده على أَي وَجه كَانَ انْقِطَاعه فَهُوَ عِنْدهم بِمَعْنى الْمُنْقَطع"[3]

2. المنكر:

اختلف المحدثين من المتقدمين والمتأخرين في تعريف المنكر من المتقدمين ما عرفه هارون البردجي أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه[4].

وأمَّا ابن حجر فقد أطلق "المنكر" على ما رواه الضعيف مخالفا به الثقات حيث قال: "... وإنْ وقَعَتِ المخالفةُ معَ الضَّعْفِ؛ فالرَّاجِحُ يُقالُ لهُ: "المَعْروفُ"، ومقابلُهُ يقال له: "المنكَر"[5]، وهذا ما عليه كثيرٌ من المحدثين، واستقرَّ عليه الاصطلاحُ عند المتأخرين[6].

---

[1] . أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة، باب مقدارا لركوع والسجود، رقم 886، 234/1 عن عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ الْأَهْوَازِيُّ عن أَبُو عَامِرٍ، عنَ أَبُو دَاوُدَ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَزِيدَ الْهُذَلِيِّ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْه .

[2] . المصدر نفسه.

[3] . **الزركشي الشافعي، النكت على مقدمة ابن الصلاح**، 448

[4] . ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص169.

[5] . ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح الأثر، ت :عبد الله بن ضيف الله الرحبلي، (ط1:الرياض :مطبعة سنفر،1422هـ)، ص 214 .

[6] . نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 430.

وفي سنن أبي داود بعض المناكير، فهو يخرج المنكر من الحديث إذا لم يجد في الباب غيره، وإذا أخرج المنكر بينه [1]حيث قال في رسالته "وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره "[2].

المثال الأول: ما رواه أبو داود بسنده عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ»[3]، فقال أبو داود هذا حديث منكر وإنما يعرف عن ابن جريح، عن زياد بن سعد،عن الزهري، عن أنس: «**أن النبيﷺ اتخذا خاتما من ورق، ثم ألقاه**»[4] والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام.

حديث همام منكر عن ابن جريج منكر وقد بينت فيما سبق أن المنكر: ما رواه الضعيف مخالفا للثقة وإنما يعرف بالبناء للمجهول هذا عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس وهذا الحديث هو المعروف والمعروف مقابل المنكر لأنه إن وقعت مخالفة الحديث القوي[5].

المثال الثاني: ما رواه أبو داود بسنده عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَنْفُخُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيْتَ وَلَمْ تَتَوَضَّأْ وَقَدْ نِمْتَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا»، زَادَ عُثْمَانُ، وَهَنَّادٌ: فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُه قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَوْلُهُ: «الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَام مُضْطَجِعًا»[6] هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدلائي عن قتادة وروى أوله جماعة، عن ابن عباس،ولم يذكروا شيئا ، من

---

[1]. خريف زتون، عناية أصحاب السنن الأربعة بفقه الحديث (سنن أبي داود انموذجا)، ص416.

[2] . أبي داود،رسالة أبي إلى هل مكة، ص25.

[3]. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة،باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى، رقم 19، 5/1 .

[4] المصدر نفسه.

[5] . العظيم الآبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ص21 بتصرف .

[6] . المصدر نفسه ،كتاب الطهارة،باب الوضوء من النوم،رقم 1،52/202 . **عَنْ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، عنْ وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ ،عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَنه** .قال أبو عيسى الترمذي عن ابن عباس قوله ولم يذكروا أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد الديلاني سماعا من قتادة، قلت أبو خالد كيف هو، قال :صدوق، وإنما يهم في الشيء، الترمذي، العلل الكبير،ت: صبحي السامرائي (ط:1 :بيروت :متبة النهضة العربية، 1409)، 45/1.

هذا عَنْه، وقال كان النبي ﷺ محفوظا وعلق على هذا الحديث فحكم عليه بالنكارة مع وقوع التفرد والمخالفة.

2. الانقطاع: عن أبو داود في كتابه "السنن" لمعرفة المنقطع من الأسانيد فنبه على مواضع الانقطاع لما يترتب عليه من رد الحديث بتخلف شرط الاتصال[1].

والمنقطع الصحيح الذي ذهب إليه الخطيب وابن عبد البر وغيره من المحدثين والفقهاء أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه سواء كان الساقط صحابيا أو غيره[2].

ونبه أبو داود في رسالته إلى أهل مكة فقال: "وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل، وهو مرسل ومدلس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل، وهو مثل: الحسن عن جابر والحسن عن أبي هريرة والحكم عن مقسم"[3]، ويفهم من هذا الكلام أن أبي داود جعل الحديث غير المتصل، أي أنه هو الحديث المنقطع أنه صالحا للعمل به، والحديث المنقطع هو من أنواع الحديث الضعيف لا الحسن .

المثال الأول: ما رواه أبو داود بسنده عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، أَنَّهُ كَانَ يَؤُمُّهُمْ، قَالَ: فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ إِمَامَنَا مَرِيضٌ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا»[4].

حكم أبو داود على هذا الحديث بانقطاع حيث قال: "هذا حديث ليس بمتصل"[5] وذلك أن حسين بن عبد الرحمان بن عمر الأشهلي فإنه لم يدرك الصحابي أسيد بن خضير كما

---

[1] . خريف زتون، عناية أصحاب السنن الأربعة بفقه الحديث (سنن أبي داود انموذجا)، ص405.

[2] .السيوطي، تدريب الراوي، ص149.

[3]. أبو داود ، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص 30.

[4]. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة باب الأمام يصلي من القعود،رقم607 ،/165. عن عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عن زَيْدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحُبَابِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ، عن حُصَيْنٌ، عن وَلَدِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، عنه. قال الحاكم صحيح الإسناد ووافقه الذهبي إسناده وقد ذكره الحافظ في الرواة مع أبيه الحصين. الألباني، صحيح أبي داود164/3.

[5] . المصدر نفسه.

قال المنذري فإن حسين هذا فإنما يروي عن التابعين لا يحفظ له رواية عن الصحابة لاسيما أسيد بن حصين فإنه قديم الوفاة توفي سنة عشرين وقيل سنة إحدى وعشرين[1].

المثال الثاني:عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُصَلِّ الْإِمَامُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ حَتَّى يَتَحَوَّلَ»[2].

علق أبو داود على هذا الحديث فحكم عليه بانقطاع، فقال أبو داود: "عطاء الخرساني لم يدرك الغيرة بن شعبة"[3].

نلاحظ أن هذا الحديث إسناده غير متصل وذلك بحدوث انقطاع بين عطاء والمغيرة، وذلك أن عطاء لم يأخذ الحديث من المغيرة أي لم يلتقي به وهذا السبب الذي أدى إلى انقطاع في الحديث.

الفرع الثاني: أنواع الضعيف من حيث المتن

1. المدرج: قال أهل الأثر الإدراج نوعان: إدراج في المتن و إدراج في الإسناد ،أما الإدراج في المتن فهو أن يورد في متن الحديث ما ليس منه على وجه يوهم أنه منه ويسمى ذلك مدرج المتن[4]، والمدرج يكون في أول المتن وهو نادر جدا وأن يكون في الأخر وهو الأكثر وأن يكون في الوسط وهو قليل، وقد يكون المدرج من قول الصحابي أو التابعي أو من بعده[5]. وأما مدرج الإسناد فهو ما يكون الإدراج فيه له تعلق ما بالإسناد[6].

---

[1] . العظيم أبادي، عون المعبود وشرح سنن أبي داود، 2/222-223.

[2] . أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الإمام يتطوع في مكانه، رقم 616، 1/ **عن أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، عن عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيُّ، عن عَطَاءٌ الْخُرَاسَانِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عنه.**

[3] . المصدر نفسه.

[4] . السمعوني الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص 409.

[5] . ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ص811.

[6] . المرجع نفسه، ص 412

ومثال على ذلك: ما رواه أبو داود بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُﷺ: مِثْلَهُ، قَالَ: «وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ الْمُتَعَفِّفُ»، زَادَ مُسَدَّدٌ فِي حَدِيثِهِ: «لَيْسَ لَهُ مَا يَسْتَغْنِي بِهِ، الَّذِي لَا يَسْأَلُ وَلَا يُعْلَمُ بِحَاجَتِهِ فَيُتَصَدَّقَ عَلَيْهِ فَذَاكَ الْمَحْرُومُ»، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسَدَّدٌ: «الْمُتَعَفِّفُ الَّذِي لَا يَسْأَلُ»[1].

فالمدرج هنا في هذا الحديث، وقوله "فذاك هو المحروم" مدرج من قول الزهري.

وفي هذا الحديث وردت عبارة "فذاك المحروم" مرفوعةً، ويرى أبو داود أنَّها مدرجةٌ من كلام الزهري، واستدل على ذلك بمجيئها في بعض طرق الحديث مميزةً عن كلامه ﷺ[2]، حيث قال: «روى هذا مُحمَّدُ بنُ ثور، وعبد الرزاق، عن معمر، جعلا المحرومَ مِن كلام الزُّهريّ، وهو أصحُّ»[3].

والمدرج في الإسناد: مثاله **عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،عن النبي ﷺ بِبَعْضِ أَوَّلِ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: «فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ - يَعْنِي فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ - يَعْنِي - فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ، فَبِحِسَابِ ذَلِكَ»**[4].

هذا الحديث قد أدرج فيه إسناد أخر، ذلك أن عاصم بن ضمرة رواه موقوفا على علي والحارث رواه مسندا أي مرفوع، والحارث متهم بالكذب، فجاء جرير بن حازم وجعله مرفوعا من رويتهما، وقد ذكر أبو داود أن شعبة وسفيان وهما من جبال العلم وكذا غيرهما رووا

---

[1] ـ أخرجه أبو داود في سننه، باب من يعطي من الصدقة ،رقم 2،1630/118.عن مُسَدَّدٌ، عن عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عن أَبُو كَامِلٍ الْمَعْنَى، عنهم، عن عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عن مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عنه .

[2] . خريف زتون، عناية أصحاب السنن الأربعة بفقه الحديث (سنن أبي داود انموذجا)، ص411

[3] . أبو داود، السنن، 118/2.

[4] ـ أخرجه أبو داود في كنابه السنن، كتاب الزكاة، باب في الزكاة السائمة، رقم 1573، 118/2.**عن سُلَيْمَانُ بْنُ** دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، عن ابْنُ وَهْبٍ عن جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عن الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، عنه . الحارث كذاب وبشر من الشيوخ يجوز عليهم مثل هذا، وهو أن الحارث أسنده لهم بسنده فجمعا جرير وأدخل حديث أحدهما في الأخر ثم استدركنا فرأينا أن حديث جرير بن حازم مسند صحيح . ابن المواق المراكشي المالكي، ت: محمد خرشافي (ط:1 :المملكة العربية السعودية: لا.ن، 1425هـ 2004م)، 97/2.

الحديث عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي ولم يرفعوه، فعلمنا من ذلك أن جرير قد دخله الوهم فجعله الحديث مرفوعا من رواية عاصم أيضا وأدرجها مع رواية الحارث[1]

2_العلـة هـي مـن أنـواع الضـعيف الموجـودة فـي أحاديـث كتابـه السـنن وهـي فـي مفهـوم مصطلح المحدثين: "سبب غامض خفي يقدح في يطرأ على الحديث فيقدح في صحته"[2].

الحديث المعلول: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهرة السلامة منها، وينقسم الحديث المعل بحسب موقع العلة إلى معل في السند، ومعل في المتن ومعل فيهما[3]، قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر وقد تقع في متنه ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحته الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعا[4].

والعلـة هـي مـن أنـواع الضـعيف الموجـودة فـي أحاديـث كتابـه السـنن وهـي فـي مفهـوم مصطلح المحدثين: "سبب غامض خفي يقدح في يطرأ على الحديث فيقدح في صحته"[5].

المثال الأول: ما رواه أبو داود بسنده عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْزِلُ مِنَ الْمِنْبَرِ فَيَعْرِضُ لَهُ الرَّجُلُ فِي الْحَاجَةِ، فَيَقُومُ مَعَهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي»[6]ونلاحظ أن أبا داود أعل هذا الحديث بتفرد جرير بن حازم كما قال أبو داود « الحديث ليس معروفا عن ثابت هو ممن تفرد به جرير بن حازم »[7].

---

[1] . محمد عتر الحلبي، منهج النقد في علوم الحديث، ص441.

[2] . المرجع نفسه،ص447 .

[3] . المرجع السابق.

[4]. العراقي، التقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص117.

[5] . المرجع نفسه،ص447 .

[6] . أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الإمام يتكلم بعدما ينزل من المنبر، رقم 1120، 292/1 عن مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرٍ هُوَ ابْنُ حَازِمٍ، عن مسلم، عَنْ ثَابِتٍ

[7] . المصدر نفسه.

المثال الثاني: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ : أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ؟، قَالَ: «إِذَا كَانَ الدِّرْعُ سَابِغًا يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا»[1].

قَالَ أَبُو داود: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَبَكْرُ بْنُ مُضَرَ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَإِسمَاعِيل بن جَعْفَرٍ، وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، وَابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ ﷺ قَصَرُوا بِهِ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا).

الشذوذ في المتن: الشاذ هو المفرد المخالف لما رواه الثقات [2] وهو عند الشافعي وجماعة من أهل الحجاز ما روى الثقة مخالفا لرواية الناس لا أن يروي الثقة مالا يروي غيره[3]. يشير أبو داود إلى الشذوذ الوارد في هذا الحديث، حيث أنه رواه جماعة من الحفاظ مرفوعا ولم يذكر أحد منهم النبيﷺ أي لم يرفع إلى النبي ﷺ، أي وقفوه على أم سلمة، أي جعلوه قوله لا قول النبي ﷺ فراووه مرفوعا فهو حديث شاذ [4] والصواب في هذا الحديث أنه موقوفا.

مثاله : ما رواه أبو داود بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمُ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ، فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ»[5].

في هذا الحديث مخالفة وتفرد، لأن عبد الواحد خالف العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رواه من فعل النبيﷺلا من قوله، والتفرد هو أن عبد الواحد تفرد به من بين ثقات الأعمش بهذا اللفظ وهو روى أمرا لم يروه غيره[6].

---

[1] . أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة ، رقم 640، 173/1عن مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، عن عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عنها.

[2] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص170 .

[3]. النووي، تدريب الراوي بشرح تقريب النووي ،ص 172.171 .

[4] . العظيم آبادي، عون المعبود في شرح سنن أبي داود،242/2.

[5]. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الاضطجاع بعدها رقم 2،21/1261 .عن مُسَدَّدٌ، وَأَبُو كَامِلٍ عنَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عنهم عن عَبْدُ الْوَاحِدِ، عن الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ،عنه. إسناده صحيح على شرط الشيخين، وكذا قال النووي وقال الترمذي حسن صحيح وصححه ابن حبان واحتج به ابن حزم. الألباني، صحيح أبي داود،429/4.

[6] . المصدر السابق .ص 174 بتصرف.

الفرع الثالث: أنواع الضعيف من حيث المتن و السند معا

مثاله: ما رواه أبو داود بسنده عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَحْسَبُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْخِنْزِيرُ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ وَالْمَرْأَةُ، وَيُجْزِئُ عَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ»[1].

هذا الحديث ضعيف المتن والسند وذلك لعدة أسباب أذكر منها:

السبب الأول: هو الوهم كما، قال أبو داود :"في نفسي من هذا الحديث شيء كنت أذاكر به إبراهيم وغيره، فلم أجد أحد جاء به عن هشام وأحسب الوهم من أبي سمينة يعني محمد ابن إسماعيل البصري مولى بن هاشم ،ولم أسمع هذا الحديث إلا من محمد بن إسماعيل[2] وفيه نكارة ، وهي لم أسمع هذا الحديث إلا من محمد بن إسماعيل وأحسبه وهم، لأنه كان يحدثنا من حفظه.

السبب الثاني: وجود نكارة في الحديث، والمنكر فيه ذكر المجوسي في الحديث، وفيه على قذفه بحجر، وذكر الخنزير.

[1]. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة، رقم 187/704،1،عن مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، مَوْلَى أَبِي هَاشِمٍ الْبَصْرِيُّ عن مُعَاذٌ، عن هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِه .

[2] المصدر نفسه.

المطلب الرابع: ذكر نماذج من الأحاديث الضعيفة في كتاب السنن

المثال الأول: ما رواه أبو داود بسنده عن عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «" أَلَا أُصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللّهﷺ قَالَ: فَصَلَّى فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً »[1].

رأي أبي داود في هذا الحديث: هذا الحديث ضعفه أبو داود وحكم عليه بالاختصار، كما في قوله: "هذا يعني حديث سفيان بن عاصم حديث مختصر من حديث طويل،وليس هو بصحيح على هذا اللفظ"[2].

رأي أبو داود في هذا الحديث:

وهذا يعني أن سفيان روى الحديث مختصرًا من حديث طويل وساق لفظه بحسب فهمه، وضعه غيره من النقاد، منهم: أحمد وشيخه يحي بن آدم والبخاري وأبو داود والدار قطني والبيهقي وأبو حاتم و قال الكناني: "أن هذا الحديث لم يثبت عندي" [3]،

كما تعقبه ابن حاتم بقوله: "سألت أبي عن حديث رواه الثوري، فذكره، فقال أبي: هذا خطأ. وحكم البخاري تضعيفه عن يحي بن آدم وأحمد بن حنبل، وتابعهما عليه، وضعفه الدارمي

رأي غيره من النقاد:

وذهب بعض النقاد إلى خلاف رأي أبي داود في هذا الحديث ومنهم الحافظ: الزيلعي أنه رفض العلة التي أعلها النقاد حيث يرى أن عاصم بن كليب ثقة وأن عبد الرحمن بن الأسود سمع من علقمة[4]، إذا كان كليب ثقة، يفهم من هذا أن السند يكون متصلا ورواته

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع ، رقم 1،748/199.عن، عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عن وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمٍ يَعْنِي ابْنَ كُلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ عنه.

[2]. المصر نفسه.

[3]. هادي الوادي، أحاديث معلة ظاهره الصحة (ط1:لا.م:دار الأثار للنشر والتوزيع، 1421هـ/2000م)، ص273.

[4] . حمزة عبد الله المليباري،الموازانة بين المتقدمين والمتأخرين، في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ص202.

ثقات، وأما الترمذي فقد حسنه، وقد عنون باب سماه "باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة، وبه يقول: "عن واحد من أهل العلم من أصحاب النبيﷺ، والتابعين وهو قول سفيان الثوري، وأهل الكوفة"[1]

نستخلص في الأخير أن النقاد قد اختلفوا في الحكم على حديث سفيان فبعضهم صححه، وضعفه آخرون ،ووقف أبو داود مع من قالوا بتضعيفه.

المثال الثاني: مارواه أبو داود بسنده مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ[2] الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ، فَيُصَلِّيَهُمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ، صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبَ، أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، عَجَّلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ».[3]

رأي أبو داود: علق أبو داود على هذا الحديث فحكم عليه بالتفرد وقوله: "ولم يروي هذا الحديث إلا عن قتيبة وحده" وهو مطابق لقول ابن حجر وقول: أبو داود هذا حديث منكر وليس في جمعه تقديم حديث قائم"[4].

رأي غيره من النقاد:

هذا الحديث أعله جماعة من النقاد منهم البخاري وأبو حاتم وأبو داود والترمذي وأبو سعيد بن يونس والحاكم البيهقي، علق أبو داود على هذا الحديث فكم عليه بالتفرد وقوله لم

[1] حمرة عبد الله المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ص202.

[2] ـ الزيغ :الميل والتزايغ، التمايل وزاغات الشمس وتزيغ زيوغا إذا مالت وزالت، الهروي أبو منصور، تهذيب اللغة، باب الغين والزاد،(ط1:بيروت :دار إحياء التراث العربي، 2001م)، 150/8 .

[3] . أخرجه أبي داود في سننه ، كتاب الصلاة ،باب الجمع بين الصلاتين ،رقم 1220 ،7/2.

[4] ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرفاعي الكبير(ط:1:لام:دار الكتب العلمية، 1419ه/1989م)،462/12.

يروي هذا عن قتيبة وحده وهو مطابق لقول ابن حجر وقول أبو داود هذا حديث منكر وليس في جمعه تقديم حديث قائم[1].

وحكم عليه أبو عيسى الترمذي بأنه حديث غريب[2] وقال: " تفرد به قتيبة، لا نعرف أحدا رواه عن الليل وأن البخاري سأل قتيبة مع من كتبته؟ فقال مع خالد المدائي. قال البخاري: كان خالد المدائي يدخل على الشيوخ" [3].

من المعارضين لأبي داود:

قال ابن القيم لقد عرف بما تقدم أن حديث جمع التقديم بعضها صحيح وبعضها حسن وذلك يرد ما حكي عن أبي داود أنه قال: " ليس في جمع تقديم حديث قائم"[4].

يرى ابن القيم أن قتيبة ثقة ويتلخص من ذلك أمور: وهي ثقة الراوي والمتابعة والشواهد وإذا توفرت هذه العناصر في هذا الحديث فلا يرد بل يصحح[5].

قال الحافظ صلاح الدين العلائي:" سنده جيد وقال أيضا الحافظ سنده صحيح[6].

نلاحظ أن هذا الحديث قد أختلف فبعضهم صححه وآخرون ضعفوه صححه ومنه من ضعفه والذي صححه لأنه إسناد جيد وأما الذي ضعفه أطلق عليه بالتفرد والنكارة وبالوضع وأما أبي داود فحكم عليه بالضعف وهو مع الذين قالوا بتضعيفه.

---

[1]. ابن حجر العسقلاني، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرفاع الكبير (ط1، لا.م: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1989م)، 462/12.

[2]. ابن أبي حاتم، العلل، ت: سعيد عبد الله بن عبد الحميد (ط1، لا.م: مطابع الحميصي، 1427هـ/2006م)،ص138.

[3] . الذهبي، سير أعلام النبلاء، ص91.

[4]. ابن القيم، عون المعبود، بشرح سنن أبي داود، 61/4.

[5] . حمزة بن عبد الله المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، ص154.

[6]. المصدر نفسه.

خاتمة

خاتمة

بعد إتمامي لهذا البحث المتواضع الذي كان بعنوان "الاحتجاج بالحديث الضعيف عند المحدثين "سنن أبي داود انموذجا"، وبعد الدراسة والبحث المستفيض توصلت إلى جملة من النتائج، وهي:

. إن الحديث الضعيف عند المحدثين هو ما فقد صفة من صفات القبول.

. عمل بعض المحدثين بالحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب حديث مقبول، اعتبروا الحديث الضعيف أقوى من آراء الرجال.

. إن المذهب الذي منع الأخذ بالحديث الضعيف أدرج الحديث الضعيف مع الموضوع، لذا يجب التفريق بينهما.

. إن إدراج الحديث الضعيف ضعفا يسيرا مع الموضوع هو اعتداء على علماء الأمة وتراثها

. إن أبا داود يأخذ بالحديث الضعيف مثل شيخه أحمد بن حنبل ولكن بضوابط ذكرها في رسالته لأهل مكة.

. أطلق أبو داود على الحديث الضعيف عبارات الحديث الضعيف ومنها: "ليس بقوي" و"منكر" وعلى غير ذلك من الألفاظ.

خاتمة

. اشتمل كتاب السنن على أنواع الحديث الضعيف: المرسل، المنقطع، والمنكر.

وأوصي ببحثي جملة من النقاط التي لم أتناولها في هذا البحث، ومنها:

. بحث الأحاديث التي سكت عنها أبو داود وتميز صحيحها من سقيمها.

. استقراء سنن أبي داود لمعرفة أسباب إفراد لكل حديث ضعيف.

وبهذه النتائج نكون قد وصلنا إلى نهاية هذا البحث عسى أن يجد فيه الدارس الإجابة الوافية والشافية عن كل تساؤل يتبادر في ذهنه فيما يتعلق بهذه الدراسة.

أسال الله التوفيق لي وأرجو أن ينفعني من علمه الغزير.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر والمراجع

1. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان. ت: إحسان عباس، ط1، بيروت: دار صادر. 1900م.
2. أبو الغداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، البداية والنهاية، لا. ط، لا.م: دار الفكر.1407ه/ 1986م.
3. أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، تيسير مصطلح الحديث ط10، لا.م :مكتبة المعارف الإسلامية،1425ه/2004م.
4. أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي بدر الدين، ت: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث، ط2، دمشق: دار الفكر. 1406ه.
5. . ألباني، اروي الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي.1405ه/1985م.
6. . ألباني، ضعيف أبي داود، ط1، الكويت: مؤسسة غراسي،1423ه.
7. . الترمذي، العلل الكبير، ت: صبحي السامرائي ، ط1، بيروت :مكتبة النهضة العربية، 1409.
8. الحاكم النيسبوري ، معرفة علوم الحديث ،ت :السيد المعظم حسين، ط2 ،بيروت :دار الكتب العلمية 1397ه /1977م.
9. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحنبلي الدمشقي، قاعدة جليلة في التوصل والوسيلة.ت: ربيع بن الهادي عمير، ط1، عجمان: مكتبة الفرقان.1422ه/2001م.
10. خطيب البغدادي ،تاريخ بغداد،ت:مصطفى عبد القادر عطا ط1 ، بيروت :دار الكتب العلمية ،1417ه.
11. خطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ت: أبو عبد الله السورقي، لا.ط، المدينة المنورة: المكتبة العلمية.د.ت.

12. رفعة فوزي عبد المطلب، مدخل في مناهج المحدثين: الأسس والتطبيق، ط1، لا.م: دار السلام للطباعة التوزيع.1439هـ/2008م.
13. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عبد القادر المتقي الرازي، كتاب الصحاح، ط5، بيروت: الدار النموذجية. 1420،/ 1999م.
14. شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمان بن محمد السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب السفيع، لا.ط، لا.م: دار الريان للتراث.د.ت.
15. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي، الموقضة في علم مصطلح الحديث، ط2، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1412هـ.
16. صبحي إبراهيم صالح، علوم الحديث ومصطلحه، ط15، بيروت. لبنان: دار العلم للملايين، 1986م.
17. عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي ، مقدمة أصول الدين الحديث، ت: سليمان الحسيني الندوي، ط2، بيروت: دار البشائر الإسلامية. 1406هـ/1986م.
18. عبد الرحمان أبي بكر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي. ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، لا.ط، لا.م: دار طيبة. د.ت.
19. عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ت: أبو قتيبة نظر محمد الغريابي، لا.ط، لا.م: دار طيبة. د.ت.2. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ت: مكتبة التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت: لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.1426هـ/2005م.
20. عراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ت: عبد اللطيف الهميم، ط1، بيروت:.لبنان: دار اكتب العلمية.1423هـ/2002م.
21. عظيم آبادي،عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط2 :بيروت :دار الكتب العلمية ،1415هـ.
22. كريم بن عبد الله الخضر، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج له،ط1، الرياض: دار المسلم.1417هـ/1997م.

23. محمد الجوزي المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية. 1412ه/1992م.

24. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، إعلام الموقفين عن رب العالمين.ت: محمد عبد السلام إبراهيم، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.1411ه،1991م.

25. محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، الوسط في علوم الحديث ومصطلحه، لا.ط، لا.م: دار الفكر العربي. د.ت).

26. محمد جميل النورستاني، المدخل إلى سنن أبي داود، لا.ط، لام: مكتبة شؤون الطلبة. 142ه/2007م.

27. نووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، ت :محي الدين يحي ، ط1 عمان الأردن: الدار الأثرية ، 1428ه /2007م.

28. هروي أبو منصور، تهذيب اللغة، باب الغين والزاد،ط1، بيروت :دار إحياء التراث العربي، 2001م.

29. إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفرناطي الشهير بالشاطبي، الاعتصام ،ت:سليم بن عبد الهلالي، ط1 ،السعودية :دار ابن عفان. 1412 ه/1992م.

30. ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، حسن،لا.ط، لا.م: دار إحياء الكتب العربية،د.ت.

31. أبو الحسن بن أبي يعلى، طبقات الحنابلة. ت: محمد حامد الفقي، لا.ط، بيروت: دار المعرفة. د.ت.

32. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن الهادي عمير المدخلي، ط1، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. 1404ه/1984م.

33. أبو بكر بن الطيب الكافي، منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال، ط1، بيروت.لبنان: دار ابن حزم.1426ه/2005م.

34. أبي بكر بن موسى الحازمي، شروط الأئمة الستة، ط:1:بيروت.لبنان:دار الكتب العلمية،1405ه/1984م.
35. أبي عبد الله مصطفى بن العدوي ،شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، ط3 ،مكة:مكتبة بطنطا.2004م.
36. اجري، سؤلات أبي عبد الله الآجري، ت :محمد علي قاسم العمري، ط 1، المدينة المنورة :عمادة البحث العلمي. 1403ه/1983م.
37. بخاري: محمد بن إسماعيل، ت: محمد زهير ناصر الناصر،ط1، لا.م: دار الطوق النجاة،1422ه.
38. برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعفري، رسوم التحديث في علوم الحديث. ت: إبراهيم بن شريف الميلي ، ط1، بيروت. لبنان: دار ابن حزم. 1421ه، 2000م.
39. بغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لا.ط، بيروت. لبنان: دار إحياء التراث العربي. 1951م.
40. بن أبي حاتم ،العلل ، ت:سعيد عبد الله بن عبد الحميد، ط:1 ،لا.م :مطابع الحميصي، 1427ه /2006م.
41. بن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ت: نور الدين عمر، لا.ط، بيروت: دار الفكر المعاصر. 1406ه/198641م.
42. بن الملقن الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المقنع في علوم الحديث. ت: عبد الله بن يوسف الجديع، ط1، السعودية: دار فوار للنشر.1413ه.
43. بن المواق المراكشي المالكي، ت: محمد خرشافي، ط1،المملكة العربية السعودية:لا.ن، 1425ه 2004م.
44. بن حجر العسقلاني ، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ط1، لا.م: دار الكتب العلمية ،141ه /1989 م.

45. بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط1، الهند: دائرة المعارف النظامية، 1326هـ اللكنوي الهندي ،الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ، ط1، حلب ،بيروت: مكتبة النهضة ،1384هـ/1964م.
46. بن حجر العسقلاني،نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح الأثر، ت :عبد الله بن ضيف الله الرحبلي، ط1، الرياض: مطبعة سنفر،1422هـ.
47. بن عساكر، تاريخ دمشق، ت: عمر بن غرامة العمري، لا.ط، لا.م: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1415هـ/1995م.
48. تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى. ت: محمود محمد الطناجي، ط2، لا.م: لا.د.1413هـ.3-الترمذي: محمد بن عيسى، ت:أحمد شاكر.بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2013م.
49. تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق، الاقتراح في بيان الاصطلاح، لا.ط، بيروت: دار الكتب العلمية. د.ت.
50. جلال الدين السيوطي، تحفة الأبرار بنكت الأذكار النووي،ت: محي الدين مسقي، ط1، المدينة المنورة: دار التراث.1407هـ/19870م.
51. جمال بن محمد السيد ،ابن القيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة، ط1 المدينة المنورة المملكة العربية السعودية :البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1424هـ/2004م.
52. سمعاني المروزي، الأنساب، ت :عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، ط1،حيدر آباد : مجلس دائرة المعارف العثمانية . 1382هـ /1996م.
53. عبد الكريم بن عبد الله الخضر، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ، ط1، الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع. 1417هـ/1997م.
54. عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، ط1، بيروت. لبنان: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.1424هـ/ 2003م.

55. عبد الهادي الحنبلي ، المحرر في الحديث ،ت:جما حمدي الذهبي، ط2 ،لبنان بيروت :دار المعرفة ،1421هـ/2000م.
56. علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، فتح المبين بشرح الأربعين، ت: أحمد جاسم محمد ، وآخرون، ط1، جدة.السعودية: دار المنهاج.1428هـ/2008م.
57. علي بن محمد الجوزي، الموضوعات، ت: عبد الرحمان محمد عثمان، ط.1، المدينة المنورة: المكتبة السلفية.1386هـ/1996م.
58. عماد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعدي، التدليس والمدلسون، لا.ط، المدينة المنورة: مجلة الجامعة.د.ت.
59. عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي ،المنظومة البيقونية ط1،لام،دار: المغني للنشر والتوزيع. 1420هـ/1999م .
60. قاهري الشافعي، الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح، ت: صلاح فتحي، ط1،لا.م: لا.د، 1418هـ/1998م.
61. ماهر يسين فحل الهيتي،ط1، عمان .الأردن ، دار عمار للنشر والتوزيع،1420هـ/2000م.
62. محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري الحنفي، قفو الأثر في صفوة الأثر. ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، حلب: مكتبة الإسلامية. 1408هـ4 محمد بن صالح بن محمد العثيمين، مصطلح الحديث ، ط1، القاهرة: مكتبة العلم. 1415هـ/ 1994م.
63. محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج أبو عبد الله شمس الدين المقدسي الرامي الحنبلي، الآداب الشرعية والمنح المريعة، لا.ط، لا.م: عالم الكتب.د.ت.
64. محمد جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم الحلان القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لا.ط، بيروت. لبنان: دار الكتب العلمية. د.ت. مؤسسة الرسالة ،1418هـ /1997م.
65. نور الدين محمد عتر الحلبي، منهج النقد في علوم الحديث، ط3، دمشق. سورية: دار الفكر. 1417هـ/1997م.
66. نووي، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام ،ت:حسين أسماعيل الجمل، ط1 لبنان بيروت :مؤسسة الرسالة ،1418هـ1997م.

67. هندي،الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة،ط1،حلب:لا.د،1384هـ/1964م.

ثالثا: قائمة الرسائل

68. خريف زتون، عناية أصحاب السنن الأربعة في فقه الحديث

69. عبد الكريم بن عبد الله خضير، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، رسالة ماجستير، الرياض، 1417هـ/1997م.

الفهارس

رقم الآية	الآية	السورة	رقم الصفحة
3	﴿ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ﴾	العلق	أ
3	﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴾	النجم	أ
36	﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكۡثَرُهُمۡ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا ﴾	يونس	27
116	﴿ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ﴾	الأنعام	28

رقم الحديث	طرف الحديث	راوي الحديث	رقم الصفحة
2	أتصلي المرأة من درع وخمار	أبو داود	49
10	إذا دخل الخلاء وضع خاتمه	أبو داود	40
11	إذا ركع أحدكم فليقل	أبو داود	43
12	إذا صلى أحدكم إلى غير سترة	أبو داود	50
3	أرضعتني وأباها	أحمد	21
4	أرضعتني وإياها	أحمد	21
5	ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ	أبو داود	51
7	أمسح على الخفين؟ قال: نعم. قال: يوما	أبو داود	39
8	أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك	أبو داود	52
9	إن إمامنا مريض	أبو داود	45
13	إياكم والظن	البخاري	28
1	تخذ خاتما من ورق	أبو داود	44
14	خذوا ما بال عليه من التراب	أبو داود	19
16	رأيت رسول الله ﷺ	أبو داود	48
17	شيبتني هود وأخواتها	البزاز	20
18	فإن كان لك مائة درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة	أبو داود	47
20	فذاك المحروم	أبو داود	47
19	فليضطجع على يمينه	أبو داود	49
21	قبَلها ولم يتوضأ	أبو داود	41
22	لا يصل الإمام في الموضع	أبو داود	46
23	ليس في المال حق سوى الزكاة	ابن ماجه	21

24	من أقام الصلاة وآتى الزكاة	أبو حاتم	20
25	من دخل على غير دعوة	أبو داود	39
6	وضوء على من نام مضطجعا	أبو داود	44

فهرس الموضوعات	رقم الصفحة
الإهداء	
الموضوع	
شكر وتقدير	
ملخص	
المقدمة	أ
المبحث الأول: التعريف بأبي داود و"السنن"	
المطلب الأول: التعريف بأبي داود	6
الفرع الأول: اسمه ونسبته ومولده	6
الفرع الثاني: سيرته العلمية ورحلاته	6
الفرع الثالث: شيخه ومؤلفاته وأشهر رواة "السنن"	7
الفرع الرابع: مكانه وثناء العلماء عليه	8
الفرع الخامس: وفاته	10
المطلب الثاني: أقسام الكتاب وطريقة ترتيبه للكتاب	10
الفرع الأول:اسم الكتاب وموضوعه	10
الفرع الثاني: أقسام الكتاب وطريقة ترتيبه للكتاب	11
الفرع الثالث: شرطه في الكتاب وأقسام الحديث في سنن أبي داود	12
الفرع الرابع: قيمة الكتاب وثناء العلماء عليه	13
المبحث الثاني: الحديث الضعيف ومذاهب العلماء للعمل به	
المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف في اللغة	16
الفرع الأول: تعريف الحديث الضعيف في اللغة	16
الفرع الثاني:التعريف الاصطلاحي	17
المطلب الثاني: أنواع الحديث الضعيف	19
الفرع الأول: أنواع الحديث الضعيف من حيث السنن	19
المطلب الثالث: حكم وشروط الاحتجاج بالحديث الضعيف	22

الفرع الأول: حكم الحديث الضعيف	22
الفرع الثاني: شروط الحديث الضعيف	22
المطلب الرابع:مذاهب العلماء بالاحتجاج بالحديث الضعيف	24
المبحث الثالث: آراء أبي داود بالاحتجاج بالحديث الضعيف	
المطلب الأول: موقف أبي داود من الحديث الضعيف	33
المطلب الثاني: اطلاقات أبي داود للحديث	38
المطلب الثالث: أنواع الحديث الضعيف في كتاب "السنن"	40
المطلب الرابع: ذكر نماذج من الأحاديث الضعيفة في كتاب السنن	51
خاتمة	55
المصادر والمراجع	58
فهرس الآيات القرآنية	66
فهرس الأحاديث	67
فهرس الموضوعات	69